المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

فك ترميز المركز الدّولي لتطوير سياسات الهجرة

كيف تقوم منظمة مقرها في فيينا بالتنسيق والتيسير من أجل نشر نظام مراقبة الحدود التقييدي متعدد الاطراف في تونس وخارجها

FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

فك ترميز المركز الدّولي لتطوير سياسات الهجرة

كيف تقوم منظمة مقرها في فيينا بالتنسيق والتيسير من أجل نشر نظام مراقبة الحدود التقييدي متعدد الاطراف في تونس وخارجها

المحتوى

ملخص 5

نبذة عن المؤلف 6

بعض مختصرات المصطلحات ذات الصلة باللغتين الانجليزية والفرنسية 6

1. المقدمة 9

2. المنهجية المتبعة 15

3. المركز الدّولي لتطوير سياسات الهجرة من فيينا إلى فاليتا 17

1.3. تعميم "ادارة الهجرة" 22

2.3. توسع المركز الدّولي لتطوير سياسات الهجرة الى آسيا، افريقيا والمتوسط 27

3.3. مواجهة أوروبا لأزمة 2015 – تطوير المركز الدّولي لتطوير سياسات الهجرة 31

4.3. "لصالح الدول الأوروبية" 36

38 5.3 حول الطابع غير الرسمي و"حوارات الهجرة"

42 **4. المركز الدّولي لتطوير سياسات الهجرة في تونس – نحو نظام حدود شامل متعدد الأطراف**

45 1.4. التعاون الأمني والإمداد بالمعدات

55 2.4. ادارة الهجرة وجمع البيانات

60 3.4. برامج التبادل والتعاون الإقليمية

68 **5. الحوصلة والآفاق**

ملخص

على الرغم من نموه الكبير منذ إنشائه في سنة 1993، يبقى المركز الدولي لتطوير سياسة الهجرة منظمة صغيرة نسبيا من حيث عدد الموظفين والميزانية مقارنة بالجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في نظام الحدود المتبع من طرف الاتحاد الأوروبي. ولكن على مر السنين، تحول هذا المركز من مشروع استشاري ثانوي ومؤقت إلى مزود خدمة هام وأساسي للدول الأوروبية يلعب دورا حيويا في تصدير نظام مراقبة حدود الاتحاد الأوروبي. وفي الآونة الأخيرة، تكثفت مشاركة المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة في برامج تزويد الدول غير الأوروبية بمعدات مراقبة وإدارة الحدود الممولة من الاتحاد الأوروبي. ومنذ افتتاح المركز لمكتب في تونس في سنة 2015، نما تأثيره على التعاون في مجال الهجرة بين تونس والاتحاد الأوروبي بشكل كبير.

رغم ذلك، لم ينتشر صيت هذه المنظمة إلى حد كبير في كل من تونس وأوروبا.

تهدف هذه الورقة بالتالي إلى التعريف بأنشطة المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة في تونس وتسليط الضوء على تاريخه وجدول أعماله العام وتحولاته التشغيلية من اجل فهم تأثيره بشكل أفضل سواء في تونس أو خارجها.

نبذة عن المؤلف

سفيان فيليب ناصر صحفي وباحث مستقل مقيم في تونس، يتعاون مع الصحف الألمانية اليومية junge Welt وdie tageszeitung والصحيفة النمساوية Der Standard والموقع الالكتروني Qantara Online ومؤسسة Rosa Luxembourg Foundation وغيرها. تغطي اعماله بشكل أساسي سياسات مصر والجزائر وتونس المتعلقة بتصدير حدود الاتحاد الأوروبي في شمال إفريقيا وقد استقر في القاهرة بين سنتي 2012 و 2018.(البريد الالكتروني: mail@sofiannaceur.de – صفحة تويتر: Twitter:SofianNaceur)

بعض مختصرات المصطلحات ذات الصلة باللغتين الانجليزية والفرنسية

AFD	الوكالة الفرنسية للتنمية
ANETI	الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل
AU	الاتحاد الافريقي
AUC	مفوضية الاتحاد الأفريقي
BMP	برنامج إدارة الحدود لمنطقة المغرب العربي
BP	عملية بودابست
CENSAD	تجمع دول الساحل والصحراء
DGCIM	الإدارة العامة للتعاون الدولي في مجال الهجرة
DGD	الادارة العامة للديوانة
DGFE	الادارة العامة للحدود والأجانب

DGGF الادارة العامة لحرس الحدود

EASO المكتب الأوروبي لدعم اللجوء

EEAS دائرة العمل الخارجي الأوروبي

eMGPP سياسة وممارسات حوكمة الهجرة المبنية على الأدلة في شمال إفريقيا

EMM الهجرة الأورومتوسطية

ENI أداة الجوار الأوروبية

EUROSUR نظام مراقبة الحدود الأوروبية

EUTF الصندوق الائتماني الأوروبي من أجل افريقيا

FIIAPP المؤسسة الدولية والأيبيرية –الأمريكية للإدارة والسياسات العامّة

GIZ المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي

HIMS الدراسة الاستقصائية للهجرة الدولية للأسر المعيشية

HOMERe الفرص العالية للتوظيف التنفيذي في منطقة البحر الأبيض المتوسط

IBM الادارة المتكاملة للحدود

IGC المشاورات الحكومية الدولية بشأن الهجرة واللجوء واللاجئين

ICMPD المركز الدّولي لتطوير سياسات الهجرة

ILO منظمة العمل الدولية

INS المعهد الوطني للإحصاء

IOM المنظمة الدولية للهجرة

ISMariS النظام المتكامل للمراقبة البحرية

MC2CM	مشروع الهجرة من مدينة إلى مدينة في البحر الأبيض المتوسط
MIEUX+	مبادرة خبراء الاتحاد الأوروبي للهجرة
MTM	حوار الهجرة العابرة في البحر الأبيض المتوسط
ONM	المرصد الوطني للهجرة
ProGreS	برنامج حوكمة واستراتيجية الهجرة في تونس
TAT	جمعية Terre d'asile (أرض اللجوء) - تونس
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الانمائي
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين
UNODC	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

1 المقدمة

"يقوم المركز الدّولي لتطوير سياسات الهجرة لصالح صانعي السياسات والسياسيين بالأعمال التحضيرية لتوفير الأسس اللازمة لاتخاذ القرارات"، المركز الدّولي لتطوير سياسات الهجرة نبذة عن أعمالنا / أهدافنا[1].

وقد اعتبرت "أزمة اللاجئين" المزعومة لسنة 2015 عاملا محفزا لتشديد نظام مراقبة الحدود الأوروبية فعلى الرغم من اتباع السياسات ذات الصلة منذ تسعينيات القرن الماضي، ساد تصدير الحدود الأوروبية بشكل أوسع وأقوى منذ سنة 2015.

وذكرت مفوضية الاتحاد الأوروبي في سنة 2019 أنه قد تم إحراز "الكثير من التقدم" في "إدارة الهجرة" وتأمين الحدود "في غضون أربع سنوات على نحو أكبر مما كان ممكنا تحقيقه في العشرين عاما التي سبقت هذه الفترة".[2] هذا وقد كان لوباء كوفيد 19 تأثيرات مماثلة على تشديد الاجراءات حيث يُقدر أن هذا الوباء يستخدم كذريعة لمزيد التشديد على لوائح السفر وضوابط الحدود على المدى الطويل.

وفي سلسلة من المقالات المنشورة في منتصف سنة 2020، يسلط المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة الضوء على تأثير وباء كوفيد 19 على

---

[1] المركز الدّولي لتطوير سياسات الهجرة (2020) نبذة عن أعمالنا / أهدافنا – تمت زيارة الموقع في 22 ديسمبر 2020 /https://www.icmpd.org/about-us

[2] مفوضية الاتحاد الأوروبي (2019) "تغيير تدريجي في إدارة الهجرة وتأمين الحدود" ، تمت زيارة الموقع في 25 ديسمبر 2020 ، https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/what-we-do/policies/european-agenda-migration/20190306_managing-migration-factsheet-step-change-migration-management-border-security-timeline_en.pdf

التنقل والهجرة ومراقبة الحدود، ويحدد السيناريوهات المستقبلية المحتملة فيما يتعلق بتدفقات الهجرة ونظام حدود الاتحاد الأوروبي.[3]

وقد أفاد مستشار المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة "هوغو برادي" (Hugo Brady) بأن "الاقتصاد العالمي مشلول بسبب توقف حركة التنقل عالميا" وبأن "العودة الى ما كان الأمر عليه سيكون امرا صعبا للغاية"، متنبئًا بأننا "نشهد بداية عصر جديد من الأمن البيولوجي سيغير طريقة تنقل الناس في المستقبل"[4]. وحتى بعد التلقيح، ستعتمد الدول بشكل متزايد على الوقاية وأخذ الاحتياطات بعدم منح الثقة إلا مع التحقق والمطالبة بالضمانات الأجنبية لإجراء الفحوص والاعتماد على معدلات الإصابة ومخاطر العدوى من اجل القبول بتخفيف الضوابط الحدودية أو شروط منح التأشيرة".

وتوقع "هوغو برادي" أنه "مع تجميد إجراءات الحصول على التأشيرات في جميع أنحاء العالم، سيكون التنقل بين العالم المتقدم والعالم النامي أشبه بعبور ستار حديدي (...) وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع اقبال المهاجرين غير النظاميين من جديد على خدمات التهريب ولو ان تهريب البشر سيصبح الآن محفوفا بمخاطر أكبر كما سيصبح أعلى كلفة ولن تتسامح السلطات معه مطلقا". "فبالنسبة لأولئك الذين يصلون عفويا،

---

[3] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2020) "سلسلة صوت الخبير" تمت زيارة الموقع في 25 ديسمبر 2020 ، https://www.icmpd.org/news-centre/expert-voice-series/

[4] "هوغو برادلي" (Hugo Brady) "الهجرة في عصر الأمن البيولوجي"، 3 أفريل 2020 المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، تمت زيارة الموقع في 25 ديسمبر 2020 https://www.icmpd.org/news-centre/news-detail/expert-voice-covid-19-migration-in-the-age-of-biosecurity/

ستكون إجراءات الحدود واللجوء الآن أكثر صعوبة وتقييدا"، في حين من المتوقع التركيز على تفعيل" التمكين من مأوى بالقرب من بلد المنشأ".

تشير السياسات المتبعة من طرف السلطات المالطية والإيطالية واليونانية فيما يتعلق بالوصول "غير النظامي" للأشخاص من تركيا وليبيا وتونس منذ بداية الوباء إلى أن توقعات برادي لم تحد عن الصواب. منشورات المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة توقعت فعلا ما تم اعتماده وتطبيقه في سنة 2020، وعليه فإن وجهة نظر المنظمة يجب أن تؤخذ على محمل الجد لأن المركز هو بحد ذاته محرك وداعم لسياسات تصدير الحدود والرقابة الخارجية، كما انه وقبل كل شيء، مسدي للخدمات ذات الصلة.

يعتبر المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بأن وباء كوفيد 19 أتاح فرصة لتكثيف الدعاية والدفع نحو اعتماد مقاربة "ادارة الهجرة" ومراقبة الحدود وهجرة اليد العاملة وهو ما وضحه مؤخرا المدير العام للمركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة، الدكتور مايكل سبيندليغر (Dr. Michael Spindelegger) خلال حوار له مع وكالة الأنباء النمساوية حيث أفاد بأنه من المتوقع ارتفاع ضغط الهجرة بشكل كبير بسبب القيود التي فرضها انتشار وباء كوفيد 19 وما خلفه من مصاعب اقتصادية وتراكم مطالب الهجرة، وهو ما يسلط الضوء على تونس بشكل واضح لما أدى له انهيار قطاع السياحة التونسية من ارتفاع في نسق تدفقات الهجرة إلى إيطاليا. ويعتبر سبيندليغر، نائب المستشار النمساوي السابق ووزير الخارجية السابق، الأزمة بمثابة "فرصة" للدول الأوروبية لتستعد بشكل أفضل،

مقترحًا توسيع "حماية الحدود" واتفاقيات التعاون مع "بلدان المنشأ والعبور" كما دعا إلى تعزيز فرص الهجرة النظامية بما أنه سيكون من الأفضل (للحكومات الأوروبية) اختيار المهاجرين بنفسها. وفي إشارة إلى المشاريع ذات الصلة بين المغرب وإسبانيا، دعا سبيندليغر إلى تكوين العمال في "بلدان المنشأ" بشكل يمكنهم من تلبية احتياجات الشركات في "بلدان المقصد" [5]- وهو اقتراح يعكس جهود الحكومة الألمانية لإدماج برامج التكوين المهني في تونس وغيرها من دول المنطقة بهدف تكوين الأفراد وفقا لمتطلبات الشركات الألمانية.

المرفق الأول: مايكل سبندلبرغ (المدير العام للمركز الدولي لسياسات الهجرة) (https://www.icmpd.org/fileadmin/1_2018/CV_Michael_Spindelegger.pdf)

[5] فيينا على الخط Vienna Online (2020) "على اثر أزمة كورونا: سبيندلغر يتوقع ارتفاعا كبيرا في أنساق الهجرة"، 20 نوفمبر 2020 -تمت زيارة الموقع في 15 ديسمبر 2020 https://www.vienna.at/nach-coronakrise-spindelegger-rechnet-mit-starkem-migrationsanstieg/6815487

ولكن يجدر التساؤل عن الدور الذي يلعبه المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في هذا الصدد؟ وكيف يساهم في توسيع "حصن أوروبا"؟ والسؤال الأهم، ما هو تأثيره على تونس من خلال أنشطته الميدانية؟

على الرغم من أهميته المتزايدة منذ تسعينيات القرن الماضي، لا يزال المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة منظمة صغيرة نسبيًا من حيث عدد الموظفين والميزانية. ولكن على مر السنين، تحول هذا المركز من مشروع استشاري مؤقت إلى مزود خدمة هام للدول الأوروبية. ومنذ افتتاح مكتبها في تونس في سنة 2015، وسّعت هذه المنظمة عملياتها في تونس، وقدمت مجموعة من الخدمات المتسقة مع التزاماتها في عشرات البلدان الأخرى.

مقارنة بالجهات الفاعلة الرئيسية في نظام الحدود الأوروبي مثل وكالة الاتحاد الأوروبي لخفر الحدود والسواحل "فرونتكس"، أو المنظمة الدولية للهجرة أو مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والتي احتلت صدارة البحوث الهامة والحاسمة لسنوات، لا يحظى المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة بصيت واسع في تونس وأوروبا الى حد الآن.

تهدف هذه الورقة بالتالي إلى فهم أعمق لأنشطة المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة في تونس وتسليط الضوء على تاريخه وجدول أعماله العام وتحولاته التشغيلية وفهم تأثيره بشكل أفضل سواء في تونس أو خارجها.

2 المنهجية المتبعة

يعتمد هذا التقرير على منهجية بحث نوعية ويستند الى البيانات التي يوفرها المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة وشركائه التونسيين والدوليين بالإضافة إلى ما ورد في ملفات مشاريع المركز، البيانات الإخبارية المنشورة على موقعه الالكتروني ووثائق الصندوق الائتماني الأوروبي من أجل افريقيا والتحقيقات البرلمانية.

هذا وقد تم بالإضافة لذلك ارسال مطالب نفاذ للمعلومة وإجراء مقابلات مع مكاتب المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في النمسا وتونس ومالطا ووزارة الداخلية النمساوية والسفارة النمساوية في تونس ووزارة الداخلية التونسية والمرصد الوطني للهجرة ومنظمة تونس أرض اللجوء (Terre d'Asile Tunisie) ومكاتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة في تونس والمكتب الأوروبي لدعم اللجوء والمعهد الوطني للإحصاء.

ويعتمد المحور الثالث 3.0 من هذه الورقة البحثية إلى حد كبير على بحث الدكتور فابيان جورجي (كلية العلوم السياسية بجامعة ماربورغ) والبروفيسور د. سابين هيس (معهد الأنثروبولوجيا الثقافية وعلم الأعراق الأوروبية بجامعة غوتنغن) الذين عملوا على دراسة وفهم المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بشكل مكثف خلال سنوات الألفية الثانية (2000).

3 المركز الدّولي لتطوير سياسات الهجرة من فيينا إلى فاليتا

"نحن نرغب في إدارة الهجرة وتنظيمها والتحكم فيها بشكل فعال ولتحقيق ذلك، يجب علينا أن نتعاون مع شركائنا. بمفاهيمه المبتكرة، يساعد المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة على تمكين الحكومات والمؤسسات من العمل على ايجاد حلول قابلة للتطبيق ويسرنا أنه يمكننا الآن اضطلاع بدور نشط في تصميم هذه المهمة ضمن هذا الإطار."

ستيفان ماير، وزير الدولة البرلماني في وزارة الداخلية بألمانيا الفدرالية[6].

في ماي 2020، التحقت ألمانيا بالمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بصفتها العضو الثامن عشر وتجري حاليا دراسة إجراءات انضمام اليونان والدنمارك أيضا للمنظمة[7].

يوضّح ارتفاع عدد الدول الأعضاء مؤخرا – وربما في الفترة القادمة – الأهمية المتزايدة للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في تفعيل نظام حدود الاتحاد الأوروبي الذي يعتمد بشكل متزايد على التنسيق والتعاون بين الحكومات كما يبين توسع المركز هذا التحول في سياسات الهجرة من مقاربة "دفاعية"، تهدف إلى تلافي الهجرة بشكل عام، إلى تبني مفاهيم أكثر

[6] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2020) "ألمانيا تنضم الى المنظمة الأوروبية العاملة على الهجرة "المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة"، 20 ماي 2020 - تمت زيارة الموقع في 26 ديسمبر 2020 ، https://www.icmpd.org/news-centre/news-detail/press-release-germany-joins-the-european-migration-organisation-icmpd/

[7] فيينا على الخط Vienna Online (2020) "على إثر أزمة كورونا: سيبندلغر يتوقع ارتفاعا كبيرا في أنساق الهجرة".

"هجومية" واستباقية، تسمى اليوم "بإدارة الهجرة"[8]. ويعتبر المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة المؤسسة الرئيسية التي تمثّل هذا التحول.

منذ إنشائه في سنة 1993، تحول المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة من مشروع استشاري صغير ومؤقت إلى منظمة دولية تضم 18 دولة عضو، وتشغل 388 موظفا (مع ارتفاع العدد ب 91 موظف خلال سنة 2019 وحدها) من 61 جنسية ولها 30 مركز عمل أو مكتبا ميدانيا عاملا في أكثر من 90 دولة ومكلفة بتنفيذ أكثر من 70 مشروعا. بعد المقر الرئيسي للمركز في فيينا (127 موظفا)، وبعثة بروكسل (57) والمكتب الإقليمي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط في مالطا (19)، ومكتب تركيا (32 موظفا) ويعد مكتب تونس أكبر المكاتب العاملة حاليا (19 موظفا)[9].

وبلغ إجمالي حجم مشروع المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة المتعاقد عليه 241 مليون أورو في سنة 2019 و276 مليون أورو في سنة 2020 بينما ارتفعت ميزانيته الموحدة (الميزانية العادية وميزانية البرنامج) بأربعة أضعاف منذ سنة 2015، حيث ارتفعت من 16.7 مليون أورو إلى 58 مليون أورو في سنة 2020[10].

---

[8] جورجي فابيان، "ادارة الهجرة في اوروبا" VDM Verlag Dr. Müller, Saarbrücken 2007، ص 47

[9] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2020)، "التقرير السنوي للأنشطة لسنة 2019" تمت زيارة الموقع في 26 ديسمبر 2020، https://www.icmpd.org/news-centre/news-detail/press-release-germany-joins-the-european-migration-organisation-icmpd/, pp. 87/88

[10] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2020)، "المدير العام للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة مايكل سبيندليغر يبدأ فترة ادارته الثانية"، 22 ديسمبر 2020 - تمت زيارة الموقع في غرة جانفي 2021

تعد منطقة البحر الأبيض المتوسط اليوم اهم المناطق الجغرافية لعمليات المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، حيث تمثل 55 بالمائة من إجمالي نفقات برامجه وتقدم اقسامه الثلاث (السياسات والبحوث، الحوارات حول الهجرة وبناء القدرات) خدمات متنوعة للدول الأعضاء ومؤسسات الاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين، بما في ذلك الحكومات في أوروبا وأفريقيا وآسيا والاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية. ويعلن المركز صراحة على موقعه الالكتروني عن خبرته في "إدارة الحدود، ومنع والتقليص من الهجرة غير النظامية، والعودة وإعادة القبول، واللجوء والحماية الدولية، ومكافحة الاتجار بالبشر، والهجرة النظامية / هجرة اليد العاملة، والتماسك الاجتماعي، والهجرة والتنمية"[11].

إلى جانب تنظيم حوارات حكومية دولية غير رسمية، وتعزيز شبكات المجتمع المدني العاملة مع الحكومات الدولية وتقديم خدمات استشارية، يقدم المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بحوثا حول الهجرة ومعطيات احصائية ذات صلة كما ينظم عمليات ميدانية كخدمات بناء القدرات واقتناء المعدات. ويتعاون المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة مع جل الدول الأوروبية وأستراليا وكندا والولايات المتحدة ووكالات الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية كما وقع اتفاقيات تعاون أو

https://www.icmpd.org/news-centre/news-detail/in-focus-icmpd-director-general-، michael-spindelegger-begins-his-2nd-term/

[11] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، "أعمالنا"، تمت زيارة الموقع في 26 ديسمبر 2020 https://www.icmpd.org/our-work/

مذكرات تفاهم مع الدول غير الأعضاء[12] والمنظمات الدولية ذات الصلة "بإدارة الهجرة" مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، اليوروبول والانتربول والاتحاد الأفريقي والمكتب الأوروبي لدعم اللجوء ومنظمة العمل الدولية.

هذا ويشارك المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في المشاريع المتعلقة بإدماج اللاجئين والمهاجرين في سوق العمل بالنمسا، وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الهجرة، وحوارات الهجرة والتنقل بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي وبين الهند والاتحاد الأوروبي، وبرامج العودة وإعادة الإدماج وأمن الطيران والأمن الالكتروني، وحوكمة الهجرة وبرامج التوعية الأكاديمية و "إدارة الحدود والهجرة" في عديد الدول التي من بينها تونس والمغرب ولبنان وليبيا والأردن والعراق وتركيا وكوسوفو وأرمينيا وجورجيا وبنغلاديش وغانا وباكستان ودول آسيا الوسطى[13].

تعتبر عمليات المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في تونس من بين أكبر العمليات من حيث حجم المشاريع المنفذة في بلد واحد. بالتالي، وبغاية فهم جدول أعمال هذا المركز وتأثيره في تونس بشكل أفضل،

---

[12] مع حلول سنة 2006، وقع المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة اتفاقيات تعاون ثنائية ومذكرات تفاهم مع ألبانيا وكندا وقبرص وإستونيا وجورجيا ولاتفيا ولبنان وليتوانيا ومقدونيا الشمالية وروسيا وسريلانكا وأوكرانيا والبوسنة والهرسك وتركيا - منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (2006) "ماهو المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة؟" – تمت زيارة الموقع في 16 ديسمبر https://www2.osce.org/files/f/documents/e/e/30042.pdf2020

[13] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2020)، "التقرير السنوي للأنشطة لسنة 2019" ص ص 22 – 25

يستعرض الجزء الموالي من هذه الورقة تاريخ المنظمة وتحولاتها التشغيلية، مع تسليط الضوء على ما يسمى "بحوارات الهجرة".

1.3. تعميم "ادارة الهجرة"

"إدارة الهجرة" تعني التحول من عدم اعتماد أي سياسة خاصة بالهجرة الى اعتماد مقاربة تنظيمية لتوجيه الهجرة بطريقة جد انتقائية على مستوى العالم، وإخضاعها الى "نظام هجرة عالمي."

الأستاذة الدكتورة سابين هيس، جامعة غوتنغن[14].

شهدت شؤون الهجرة في أواخر الثمانينات والتسعينات تحولا كبيرا في جميع أنحاء أوروبا حيث أدى انهيار الاتحاد السوفييتي والنزاعات المسلحة في يوغوسلافيا السابقة، ولا سيما الحرب الأهلية في البوسنة والهرسك، إلى ارتفاع كبير في عدد الأشخاص الفارين نحو أوروبا الغربية. تأثرت النمسا وسويسرا بشدة من ارتفاع وفود اللاجئين، وقررتا التعاون لمواجهة الواقع الجديد. بالتالي وفي سنة 1992، تم تكليف الموظف المدني السويدي ومستشار الأمم المتحدة جوناس ويندغرين بإعداد مشروع ريادي ثنائي، يهدف إلى تعزيز الحوار والبحث حول الهجرة على الصعيد الحكومي الدولي مع التركيز على أوروبا الشرقية. وفي سنة 1993 تم تأسيس المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة كمشروع استشاري مؤقت لمدة ثلاث سنوات، مقره في فيينا ويخضع للقانون النمساوي.

---

[14] سابين هيس Hess, Sabine (2010) "نحن نعمل على تسهيل الدول!" تحليل إثنوغرافي للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة "، تحرير مارتن جيغر وانطوان بيكود Geiger, Martin and Antoine Pécoud "السياسات الدولية لادارة الهجرة" Palgrave Mcmillan لندن ص97

قبل تعيينه في خطة مدير المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، انضم ويندغرين إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف في سنة 1987 كمستشار أول مكلف بتنسيق "المشاورات الحكومية الدولية بشأن سياسات اللجوء واللاجئين والهجرة في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا" (IGC)[15]، وهي منصة حوارات وتبادل غير رسمية تم إنشاؤها في سنة 1985 وجمعت 13 دولة أوروبية والولايات المتحدة وكندا وأستراليا والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الامم المتحدة[16].

أشار الدكتور فابيان جورجي الى ان المشاورات الحكومية الدولية بشأن سياسات اللجوء واللاجئين والهجرة كانت عبارة عن منتدى حواري "محدود الأهمية عندما تم إطلاقه، لكنه تحول لاحقا إلى منصة تنسيق هامة بين البلدان المانحة الاساسية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أواخر الثمانينات حيث وظفته الدول المشاركة للنقاش والاتفاق حول الأهداف الأساسية لسياسات الهجرة في الدول الغربية. ولا ينبغي التقليل من أهمية المشاورات الحكومية الدولية بشأن الهجرة واللجوء واللاجئين بأي حال من الأحوال حيث تم في اطارها تطوير مفاهيم "الدولة الثالثة الآمنة" و "بلدان المنشأ الآمنة" و "إجراءات اللجوء سريعة التتبع" واقرار العقوبات ضد شركات النقل وتم تكريس ذلك لاحقا في

[15] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة "المدير العام السابق" - تمت زيارة الموقع في 26 ديسمبر 2020 https://www.icmpd.org/about-us-old-2017/history/former-dgs/

[16] أُعيدت تسمية المشاورات الحكومية الدولية بشأن سياسات اللجوء واللاجئين والهجرة في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا لاحقا ب المشاورات الحكومية الدولية بشأن الهجرة واللجوء واللاجئين وجمعت بحلول سنة 2020، 18 دولة مشاركة بالاضافة الى مفوضية الاتحاد الاوروبي و المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة

القوانين الوطنية ومعاهدات شنغن ودبلن في التسعينات، مما أدى إلى انخفاض حاد في عدد مطالب اللجوء في جميع أنحاء أوروبا الغربية[17].

مع ذلك، بدأ دور المشاورات الحكومية الدولية بشأن الهجرة واللجوء واللاجئين في التغير في سنة 1992 حيث عبرت بعض البلدان المانحة الرئيسية للمفوضية، ولا سيما النمسا وسويسرا، " عن عدم رضاها عن أداء المشاورات الحكومية الدولية بشأن الهجرة واللجوء واللاجئين[18]" باعتبارها تحولت من منتدى حوار شامل حول سياسات واستراتيجيات الهجرة إلى منصة تبادل أكثر تقنية.

وفي مقابلة مع جورجي في سنة 2004، أشار ويندغرين - منسق المشاورات الحكومية الدولية بشأن الهجرة واللجوء واللاجئين بين سنتي 1987 و 1993 - إلى أن تقليص الارتباط مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كان دافعا رئيسيا للنمسا وسويسرا لإنشاء المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة من أجل اتاحة المجال لمعالجة شأن الهجرة بشكل أكثر تقييدا. ويفترض جورجي أن أحد أسباب التخلي عن المشاورات الحكومية الدولية التي تشرك المفوضية بشكل مباشر هو الاختلاف حول عمليات الترحيل القسري فبينما رفضت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التدابير القسرية، اعتبر المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة وأولئك الذين أنشئوا المنظمة أنها ضرورية[19].

---

[17] فابيان جورجي "ادارة الهجرة في أوروبا ص 14

[18] سابين هيس Hess, Sabine (2010) "نحن نعمل على تسهيل الدول!" تحليل إثنوغرافي للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة "، ص101

[19] فابيان جورجي "ادارة الهجرة في أوروبا ص 17 – ص54

في أوائل التسعينات، تحولت المشاورات الحكومية الدولية بشأن الهجرة واللجوء واللاجئين فعلا إلى منتدى تبادل تقني، ولا زال ذلك يميزها حتى اليوم[20]. وفي الوقت نفسه، تكثفت جهود دول أوروبا الغربية بشكل متصاعد في التنسيق والتعاون بشأن منع "الهجرة غير النظامية" من أوروبا الشرقية. وقد وصّف جورجي مؤتمر برلين حول الهجرة لسنة 1991 على أنه " نقطة انطلاق معركة منسقة ضد الهجرة غير النظامية بين الشرق والغرب على الصعيد الأوروبي".

وتم عقد مؤتمر وزاري آخر حول الهجرة في بودابست سنة 1993، توّج بإطلاق عملية بودابست (BP)، وهي منصة تبادل غير رسمية تنظم مؤتمرات دورية رفيعة المستوى واجتماعات غير رسمية تهدف لصياغة توصيات سياسية وتقديم الدعم التنفيذي للدول المشاركة. حتى يومنا هذا، تعالج التوصيات والإجراءات الميدانية التي يتم تنفيذها في إطار عملية بودابست في الغالب قضايا تهم ضوابط التأشيرات والحدود وتبادل

[20] في سنة 2020، ردت الحكومة الألمانية على طلب خطي من النائب إيفا ماريا شرايبر: "المشاورات الحكومية الدولية بشأن الهجرة واللجوء واللاجئين (IGC) هي منصة تعاون حكومية دولية غير رسمية تفتقر الى شخصية قانونية ومقرها في جنيف. (...) لا يزال هذا الهدف المتمثل في التبادل السياسي الحالي ذي التوجه العملي والأقل استراتيجية، من منظور الحكومة الفيدرالية [ألمانيا] ، النقطة المحورية للمشاركة في المشاورات الحكومية الدولية. ويتسم التبادل في اطار المشاورات الحكومية الدولية بالموضوعية والخبرة، على سبيل المثال من خلال تبادل أفضل الممارسات أو المعلومات الحالية حول التطورات القانونية في البلدان المشاركة. وبالتالي فإن المشاورات الحكومية الدولية ليست منصة للتمثيل والمفاوضات حول المواقف السياسية للدول والمؤسسات المشاركة. البرلمان الالماني (2020) . مطبوعات البرلمان 25159/19، 11 ديسمبر 2020، برلين، سؤال عدد 48 ص 33 – تمت زيارة الموقع في 27 ديسمبر 2020 https://dip21.bundestag.de/dip21/btd/19/251/1925159.pdf

المعلومات واتفاقيات إعادة القبول وتجريم المهاجرين والمهربين وشركات النقل.

وفي غضون ذلك، جلب المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة الاهتمام تدريجيا في أوروبا كمقدم جديد للاستشارات والنصائح السياسية المتعلقة بالهجرة. وفي سنة 1994، شغل المركز خطة الأمانة العامة في عملية بودابست، ولازال يضطلع بها حتى اليوم. في ذلك الوقت، كانت المنظمة مجرد مشروع استشاري مؤقت ولكن في نهاية المطاف، تحول المركز بمقتضى ثلاث اتفاقيات تم توقيعها في سنة 1996 وسنة 2003 إلى كيان قانوني دائم يتمتع بوضع منظمة دولية قانونيا.

أمنت الاتفاقية الموقعة مع الحكومة النمساوية في سنة 2000 الإقامة القانونية للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في فيينا[21]، ومُنح المركز صفة مراقب في الأمم المتحدة في سنة 2002. وبحلول أوائل القرن الحادي والعشرين، ارتفع عدد الدول أعضاء المركز بسرعة ليبلغ عددها 18 دولة في سنة 2020[22].

---

[21] نظام المعلومات القانونية الفيدرالية (2000) "اتفاقية بين جمهورية النمسا والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بخصوص المقر الرسمي للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة" – نسخة محينة – وزارة الرقمنة النمساوية – تمت زيارة الموقع في 28 ديسمبر 2020، https://www.ris.bka.gv.at/GeltendeFassung.wxe?Abfrage=Bundesnormen&Gesetzesnummer=20000929

[22] بلغ عدد الدول أعضاء المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في سنة 2020، 18 دولة: النمسا ، سويسرا (1993) ، المجر (1995) ، سلوفينيا (1998) ، الجمهورية التشيكية (2001) ، السويد (2002) ، بلغاريا ، بولندا ، البرتغال (2003) ، كرواتيا (2004) ، سلوفاكيا (2006) ، رومانيا (2010)) ، صربيا ، البوسنة والهرسك (2011) ، مقدونيا الشمالية (2012) ، مالطا ، تركيا (2018) ، ألمانيا (2020)

مهد تحول أوروبا "من عدم اعتماد سياسة خاصة للهجرة إلى اعتماد مقاربة تنظيمية لتوجيه الهجرة بطريقة جد انتقائية "[23] الطريق لتوسع المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة حيث أصبحت مفاهيمه للهجرة غير النظامية، وضوابط الحدود وهجرة اليد العاملة، والتي يطلق عليها اليوم اسم "ادارة الهجرة"، التوجه السياسي السائد في أوروبا والمنصوص عليه رسميا في معاهدة أمستردام لسنة 1997 وقمة الاتحاد الأوروبي في تامبيري سنة 1999[24].

منذ ذلك، باتت سياسات الهجرة أولوية قصوى على مستوى الحوكمة الوطنية وعبر الوطنية في جميع أنحاء أوروبا، وصارت صياغتها تعتمد على مقاربة متعددة الأركان، تربط سياسات الهجرة ومراقبة الحدود بالمسائل الخارجية والتجارية والإنمائية والأمنية وتعالج بشكل شامل الممارسات الميدانية والقوانين والعلاقات مع الدول غير الأوروبية.

2.3. توسع المركز الدّولي لتطوير سياسات الهجرة الى آسيا، افريقيا والمتوسط

"يجب منح الأولوية لصياغة وتنفيذ استراتيجيات طويلة المدى للتعامل مع ظاهرة الهجرة. وتهدف مثل هذه الاستراتيجيات إلى تيسير الإنذار المبكر، ومكافحة الأسباب الجذرية، ومواءمة تدابير مراقبة الدخول، وتنسيق السياسات المتعلقة بالأجانب واللجوء واللاجئين."

[23] سابين هيس Hess, Sabine (2010) "نحن نعمل على تسهيل الدول!" تحليل إثنوغرافي للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة "، ص97

[24] فابيان جورجي "ادارة الهجرة في أوروبا" ص 34

اتفاقية متعلقة بإنشاء وتشغيل المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في فيينا، الفصل الأول[25].

مهّد تعميم "إدارة الهجرة" والتغييرات المؤسسية للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة الطريق أمام المنظمة لتوسيع أنشطتها تدريجيا، ولا يقتصر هذا التوسع على تعدد عروض وتقديم الخدمات بل يشمل ذلك مدى انتشارها. في سنتي 2003 و2010، توسعت عملية بودابست بشكل كبير بانضمام عشرات الدول في جميع أنحاء آسيا إلى طاولة الحوار وبعد أن اقتصر استهداف المنتدى في بدايته على دول أوروبا الشرقية ودول البلقان الغربية، فإنه يضم اليوم 52 دولة مشاركة ومنظمة وسبع دول مراقبة بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والصين وإيران والهند وباكستان وبنغلاديش والولايات المتحدة وكندا وروسيا وأستراليا وغيرها.

انخرطت مؤسسات ووكالات الاتحاد الأوروبي مثل فرونتكس، والمفوضية الأوروبية، ودائرة العمل الخارجي الأوروبي والمكتب الأوروبي لدعم اللجوء فضلا عن هيئات الأمم المتحدة مثل المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية شؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عملية بودابست[26]. بالنسبة للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، يمكن اعتبار عملية بودابست كحجر

---

[25] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2003/1993) اتفاقية متعلقة بإنشاء وتشغيل المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في فيينا ، غرة جوان 1993 (تم تعديلها في سنة 1996 وسنة 2003) – تمت زيارة الموقع في 23 ديسمبر 2020، https://www.icmpd.org/fileadmin/ICMPD-Website/ICMPD_General/Agreements/ICMPD_Agreement_POD001V01_2004-05-27.pdf

[26] الصفحة الرئيسية لموقع عملية بودابست، تمت زيارة الموقع في 27 ديسمبر 2020، https://www.budapestprocess.org/

أساس انبثقت عنه سلسلة كاملة من منتديات التبادل المماثلة والتي تم تنظيمها بين سنتي 2003 و2014، وتولى المركز في كل منها خطة الأمانة العامة.

تعاقدت المفوضية الأوروبية في سنة 2002 مع المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة لإنشاء منتدى غير رسمي خاص بمنطقة البحر الأبيض المتوسط على غرار عملية بودابست. وتعكس السياسات والتدابير المنفذة أو المعلن عنها في إطار حوار الهجرة العابرة في البحر الأبيض المتوسط، الذي تم إطلاقه رسميا في سنة 2003، رؤية المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة لـ "إدارة الحدود" حيث شملت الحوارات الحكومية الدولية غير الرسمية وبناء القدرات و"تعزيز التعاون بشأن العمالة والهجرة الدائرية"[27].

وقد استهدف حوار الهجرة العابرة في البحر الأبيض المتوسط في البداية منطقة المتوسط حصريا، ولكنه توسع لاحقا بانضمام دول غرب إفريقيا ودول الساحل وعدد من المنظمات مثل فرونتكس، والإنتربول، والأوروبول، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة، والجامعة العربية، وتجمع دول الساحل والصحراء وحتى المشاورات الحكومية الدولية بشأن الهجرة واللجوء واللاجئين.

[27] المنظمة الدولية للهجرة " حوار الهجرة العابرة في البحر الأبيض المتوسط" – تمت زيارة الموقع في 02 جانفي 2021، https://www.iom.int/mtm

ومع ذلك، يبدو أن حوار الهجرة العابرة في البحر الأبيض المتوسط لم يحض إلا بأهمية ثانوية في حين أن عملية الرباط، التي تستهدف غرب ووسط إفريقيا والتي تم إنشاؤها في سنة 2006، وعملية الخرطوم، التي تم إطلاقها في سنة 2014 والمستهدفة لمنطقة القرن الأفريقي، تعتبر اليوم من مشاريع المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة الاساسية لقيادة عملياته في أفريقيا حيث تم تكليف المركز بمهمة الامانة العامة لكلا المنصتين.

بالتزامن مع التوسع الجغرافي للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، عملت المنظمة كذلك على تنويع وتعدد الخدمات التي تعرضها وتقدمها. وظلت الحوارات الحكومية الدولية وخدمات التنسيق والاستشارات غير الرسمية الركيزة الأساسية لعمل المركز. كذلك، ظلت مهمة بناء القدرات مدرجة على رأس جدول أعمال المنظمة وذلك منذ أواخر التسعينيات، عندما شارك المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة لأول مرة في برامج تكوين سلطات مراقبة الحدود في دول أوروبا الشرقية الممولة من الاتحاد الأوروبي. أما في السنوات الأخيرة فيتم التعاقد مع المنظمة أكثر فأكثر لتقديم خدمات متعلقة بتنسيق مشاريع المقتنيات، المصممة لتزويد الشرطة والجيش وسلطات الجمارك في الدول غير الأوروبية بمعدات حديثة للمراقبة وحفظ الأمن.

3.3. مواجهة أوروبا لأزمة 2015 – تطوير المركز الدّولي لتطوير سياسات الهجرة

"نحن بحاجة إلى تصميم استجابة عالمية للاختلال الوظيفي المستمر لنظام الهجرة الدولي. عندها فقط سنتمكن من جعل الهجرة الدولية قوة إيجابية كما يمكن لها ان تكون ولتكن فاليتا نقطة انطلاق هذا التحول"

خطاب الدكتور مايكل سبيندليغر (المدير العام للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة) خلال قمة فاليتا سنة 2015[28].

مثلت "أزمة اللاجئين" سنة 2015 حافزا لسياسات تصدير الحدود الأوروبية إلى الخارج حيث واجه الاتحاد الأوروبي ارتفاع انساق تدفقات الهجرة إلى أوروبا بدعم وتعزيز مشاريع مراقبة الحدود بشكل مكثف في جميع أنحاء أوروبا وآسيا وأفريقيا. وتعالج هذه المشاريع طائفة عريضة من القضايا بما في ذلك الطيران والأمن الالكتروني، اكتشاف الوثائق المزورة، تجريم المهاجرين والمهربين، ضبط ومراقبة الحدود، تبادل المعلومات، والاستعانة بمصادر خارجية لإتمام إجراءات اللجوء وإعادة القبول وجمع البيانات. ومثل الصندوق الائتماني الأوروبي من أجل افريقيا أحد ركائز سياسة تصدير الحدود الخارجية الاوروبية بعد سنة 2015، حيث تم إنشاؤه بعد انعقاد قمة الاتحاد الأوروبي لسنة 2015 في لا فاليتا ليمثل أحد الأدوات الرئيسية لتنفيذ خطة عمل فاليتا التي تم اقرارها خلال الاجتماع. وبلغت قيمة التمويل الإجمالي للصندوق الائتماني الأوروبي من

[28] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2015) خطاب مايكل سبيندليغر، 12 نوفمبر 2015 – تمت زيارة الموقع في 3 جانفي 2021 - https://www.icmpd.org/fileadmin/_ARCHIV/ICMPD-Website/ICMPD-Website_2011/ICMPD_General/DG_Speeches/2015/Valletta_Summit_ICMPD_Speech_2015_11_12.pdf

أجل افريقيا 7.4 مليار أورو في سنة 2020، نابعة عن أداة الجوار الأوروبية (ENI) وهو مخصص تقنيا لأغراض تنموية.

يتسم الصندوق الائتماني الأوروبي من أجل افريقيا بأهمية خاصة بالنسبة للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة حيث كلف الصندوق هذه المنظمة بتنفيذ أو بالتنسيق المشترك لسبعة من برامجه[29] ويهدف اثنان من هذه المشاريع بشكل أساسي إلى تزويد سلطات مراقبة الحدود في تونس والمغرب (انظر الفصل 4.1) وغانا[30] بالمعدات، حيث يتمثل المشروعان بالأساس في مخططات شراء بالنيابة عن الشرطة والجمارك والأجهزة العسكرية بهدف تعزيز القدرة على مراقبة الحدود.

كذلك، يشمل برنامج "الإدارة المتكاملة للحدود" (IBM) في ليبيا، والذي تم إنشاؤه في سنة 2017 بميزانية قدرها 90 مليون اورو، توفير المعدات للسلطات البحرية وتشير ملفات مشروع الصندوق الائتماني الأوروبي من أجل افريقيا إلى مشاركة المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في هذا البرنامج رغم تصريح مكتبه في فيينا لصحيفة Der Standard النمساوية في ماي 2020 أن المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة "لا يشارك حاليا في

[29] الصندوق الائتماني الأوروبي من أجل افريقيا (2020) المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، تمت زيارة الموقع في 29 ديسمبر 2020، https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/partner/icmpd_en

[30] الصندوق الائتماني الأوروبي من أجل افريقيا (2019) "تعزيز أمن الحدود في غانا"، 4 أفريل 2019 – تمت زيارة الموقع في 29 ديسمبر 2020، https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/region/sahel-lake-chad/ghana/strengthening-border-security-ghana_en

أي مشاريع متعلقة بإدارة الحدود في ليبيا" وبأنه لم يتعاقد لتنفيذ أي مهام في إطار برنامج "الإدارة المتكاملة للحدود" (IBM) في ليبيا[31].

رغم هذه التصريحات، ثبت بأن المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ينشط في ليبيا ويقوم بتنسيق أحد مكونات مشروع "دعم إدارة الهجرة ونظام اللجوء القائم على الحقوق في ليبيا"، وهي خطة لبناء قدرات مسؤولي الدولة والمجتمع المدني بتمويل من الاتحاد الأوروبي بقيمة 3،4 مليون أورو[32]. وقع المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في سنة 2019 اتفاقية تعاون مع الحكومة الليبية في طرابلس بهدف إضفاء الطابع الرسمي على وضع المنظمة في ليبيا ولا يزال إنشاء مكتب للمركز في العاصمة الليبية قيد التحضير منذ ذلك الحين بسبب تصعيد الحرب في أواخر سنة 2019. المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة حاضر في منطقة البحر الأبيض المتوسط منذ سنوات، لكن قمة لافاليتا عززت عملياته في المنطقة. إلى جانب تونس والمغرب، يعتبر لبنان الشريك الأهم للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في المنطقة ولا سيما فيما يتعلق بالتعاون الأمني والمشتريات حيث يشارك المركز حاليا في أربعة مشاريع أمنية على الأقل بتمويل من جهات مانحة أوروبية مختلفة.

---

[31] سفيان فيليب ناصر (2020) "دعوى ضد تعاون الاتحاد الأوروبي مع ليبيا"، 2 ماي 2020، صحيفة Der Standard، فيينا، ص12

[32] البرلمان الاوروبي (2020) "أسئلة برلمانية (المرجع "(E-004152/2020، 26 أكتوبر 2020 ، بروكسل ، استفسار / رد برلماني – تمت زيارة الموقع في 28 ديسمبر 2020، https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/E-9-2020-004152-ASW_EN.html

يهدف مشروع "الإدارة المتكاملة للحدود" في لبنان، الذي أطلق في سنة 2016 بتمويل من الحكومتين السويسرية والهولندية (بقيمة 10،5 مليون اورو)، الى بناء قدرات السلطات اللبنانية "المسؤولة عن جميع الجوانب المتعلقة بإدارة الهجرة"[33].

يشمل مشروع "مساعدة وكالات الحدود اللبنانية (الإدارة المتكاملة للحدود)"، الممول من طرف هولندا، توفير البنية التحتية والمعدات للجيش اللبناني ومركز التكوين بالرياق، الذي يعد مركز التكوين الرئيسي في الإدارة المتكاملة للحدود في لبنان[34].

وتمول الدنمارك، المنخرطة في مشاريع "إدارة الحدود" في لبنان منذ سنة 2007، مشروعا حول الأمن الالكتروني ينفذه المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، حيث يوفر هذا المشروع الأجهزة والبرمجيات للإدارة العامة لجهاز المخابرات اللبنانية[35].

ينسق المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة كذلك مشروع "تعزيز أمن الطيران في مطار رفيق الحريري الدولي" الممول من الاتحاد الأوروبي في بيروت

---

[33] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، "وثيقة حقائق: الدعم السويسري للإدارة المتكاملة للحدود في لبنان" تمت زيارة الموقع في 28 ديسمبر 2020، https://www.icmpd.org/fileadmin/ICMPD-Website/Swiss_Support_to_IBM_in_Lebanon__Phase_II__Factsheet.pdf

[34] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، "وثيقة حقائق: الدعم الهولندي للإدارة المتكاملة للحدود في لبنان" تمت زيارة الموقع في 28 ديسمبر 2020 https://www.icmpd.org/fileadmin/ICMPD-Website/ICMPD_NL_Factsheet_2019_FINAL_For_printing.pdf

[35] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، "وثيقة حقائق: المساعدة الدنماركية للأمن العام في لبنان" تمت زيارة الموقع في 28 ديسمبر 202، https://www.icmpd.org/fileadmin/ICMPD-Website/DK_Project_Factsheet_-_Draft_Version_March_2019_PB_MAD_Final_1.pdf

منذ سنة 2018 (بميزانية تقدر بـ3،4 مليون أورو) ويشمل المشروع دعم قدرات موظفي المطار وتوفير المعدات بما في ذلك برامج التكوين وأجهزة فحص الأمتعة وأجهزة كشف أثار المتفجرات وتدريب الكلاب البوليسية[36].

هذا وقد تعزز تعاون المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة مع الحكومات والكيانات عبر الوطنية في السنوات الأخيرة حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات في هذا الصدد، وهو ما ساهم في توسيع نطاق انتشار المركز الجغرافي والمؤسسي في إفريقيا وآسيا وأوروبا. في سنة 2020، على سبيل المثال، وقع المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة اتفاقيات تعاون قطري مع باكستان[37] ونيجيريا[38] ومذكرة تفاهم مع مفوضية الاتحاد الأفريقي[39].

بالإضافة إلى ذلك، ومنذ سنة 2018، استفاد المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة من انضمام ثلاث دول أعضاء تعتبر جهات فاعلة رئيسية

---

[36] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2020) " أخبار المشروع: لبنان والاتحاد الأوروبي يختتمان السنة بنتائج ناجحة لمشروع فريد من نوعه" 15 ديسمبر 2020، تمت زيارة الموقع في 28 ديسمبر 2020، https://www.icmpd.org/news-centre/news-detail/project-news-lebanon-and-the-eu-seal-the-year-end-with-the-successful-results-of-a-unique-project/

[37] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2020) "باكستان والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة يوقعان اتفاقية تعاون قطري"، 11 نوفمبر 2020، تمت زيارة الموقع في 28 ديسمبر 2020 https://www.icmpd.org/news-centre/news-detail/icmpd-around-the-globe-pakistan-and-icmpd-signed-country-cooperation-agreement/

[38] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2020) "توقيع اتفاقية انشاء مقر بين حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة"، 16 جانفي 2020، تمت زيارة الموقع في 2 جانفي 2021، https://www.icmpd.org/news-centre/news-detail/signing-of-a-seat-agreement-between-the-government-of-the-federal-republic-of-nigeria-and-icmpd/

[39] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2020) "بيان صحفي: الاتحاد الأفريقي والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة يعمقان ويكثفان التعاون حول الهجرة"، 11 ديسمبر 2020، تمت زيارة الموقع في 28 ديسمبر 2020، https://www.icmpd.org/news-centre/news-detail/press-release-au-and-icmpd-deepen-and-extend-cooperation-on-migration/

في نظام الحدود الأوروبي وذلك بانضمام كل من مالطا وتركيا في سنة 2018، ومن ثم ألمانيا في سنة 2020[40].

4.3. "لصالح الدول الأوروبية"

> "كمنظمة استشارية حكومية دولية، يمكن تصنيف المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (...) على أنه مشروع سياسي نيوليبرالي. ويتضح هذا أيضا في اضفاء الجانب الاقتصادي على فكره السياسي وممارساته بشكل متطور، لا سيما في مجال سوق تمويل المشاريع شديد التنافسية."
>
> **الأستاذة الدكتورة سابين هيس ، جامعة غوتنغن[41]**

إن تصنيف المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة كمنظمة دولية أو مقدم خدمات غير سياسي لا يرقى إلى وصفه بشكل مناسب، وخاصة بإمعان النظر في رؤيته السياسية المتسقة وجدول أعماله العام. في سنة 2016، وصف سبيندليغر، المدير العام المنتخب حديثًا لإدارة المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، المركز بأنه "منصة وساطة حكومية دولية ومركز أبحاث لقضايا سياسات الهجرة المستقبلية".[42]

---

[40] البرلمان الالماني (202) مطبوعات البرلمان 20251/19، في 22 جوان 2020، برلين، تساؤلات وأجوبة برلمانية، تمت زيارة الموقع في 28 ديسمبر 2020، https://dip21.bundestag.de/dip21/btd/19/202/1920251.pdf

[41] سابين هيس Hess, Sabine (2010) "نحن نعمل على تسهيل الدول!" تحليل إثنوغرافي للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة "، ص106

[42] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2016) " سبيندليغر: سياسة الهجرة في حاجة الى اسس أكثر دقة"، 29 جانفي 2016، تمت زيارة الموقع في 28 ديسمبر 2020، https://www.icmpd.org/news-centre/press-releases/spindelegger-migrationspolitik-braucht-praezisere-grundlagen/

ومع ذلك، ينكر آخرون التأطير التكنوقراطي الذي يعتمده المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة وموظفوه في وصف المنظمة، ويسلطون الضوء في المقابل على ممارساتها السياسية استنادا على جدول أعمالها. تعرف الأستاذة الدكتورة سابين هيس، على سبيل المثال، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة "كمؤسسة استشارية رائدة تهدف إلى اضفاء الصبغة الاوروبية على سياسات الهجرة" و "كمشروع سياسي نيوليبرالي".[43] في هذا السياق، يكشف التوجه السياسي للمدير الأول للمركز، بشكل أو بآخر، عن الممارسات السياسية لهذه المنظمة حتى اليوم حيث دعم ويندغرين، التي تولى منصبه بين سنتي 1993 و2004، اعتماد مقاربة تقييدية في التعامل مع "الهجرة غير النظامية" بما في ذلك تبني سياسة الترحيل القسري الحازمة. وفي المقابل، أيّد ويندغرين هجرة العمالة إلى أوروبا ودعم تكثيفها لأسباب ديموغرافية واقتصادية. ومن اجل معالجة شاملة لجميع هذه المسائل، يهدف ويندغرين إلى إنشاء "نظام هجرة متعدد الأطراف"، ينطلق اولا في أوروبا ويتوسع لاحقا على نطاق عالمي[44] وقد حافظ المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بشكل عام على هذا المنطلق.

على عكس الشرائح القومية واليمينية المتطرفة من المجتمعات والنخب السياسية، يهدف المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة صراحة إلى تشجيع هجرة اليد العاملة لأسباب اقتصادية و "لا لاعتبارات إنسانية"، بما أنها "تخدم مصالح الدول الأوروبية"، كما اشار جورجي. وبالتالي، فإن نظام الهجرة التقييدي هو أداة أساسية لكسب موافقة الطبقات المحافظة من

[43] سابين هيس Hess, Sabine (2010) "نحن نعمل على تسهيل الدول!" تحليل إثنوغرافي للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة "، ص96

[44] فابيان جورجي "ادارة الهجرة في أوروبا ص 24

المجتمع و "تلافي التعبئة [الشعبية] لليمين المتطرف". على هذا الاساس، ينبغي اعتبار "إدارة الهجرة" "كمحاولة للوصول الى حل وسط".[45]

لا تزال هذه الدوافع الأساسية التي تأسست عليها مقاربة المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة "لإدارة الهجرة" حاضرة في خطاباته حيث يرد في موقعه الالكتروني: "الهجرة هي أحد أهم القضايا السياسية في النقاشات العامة الحالية – وكثيرا ما ترتبط بوجهات نظر عاطفية، او متطرفة أو شعبوية. يسعى المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة لأن يكون مرافقا موضوعيا وعادلا في خطابات الهجرة وذلك من خلال جمع كل الاطراف الاساسية حول طاولة واحدة". ويشير المركز في صياغته لأهدافه، بشكل واضح إلى الخطابات اليمينية المتطرفة التي يجب التصدي لها.[46]

5.3. حول الطابع غير الرسمي و"حوارات الهجرة"

> "الطابع غير الرسمي يعني أنه (...) يمكن للمرء أن يعمل بشكل أسرع وأكثر انفتاحا. الإجراءات غير الرسمية، والتي تشمل أيضا تقديم المشورة للدول الأعضاء، تمهد الطريق لاتخاذ قرارات رسمية."
>
> **د. فابيان جورجي، جامعة ماربورغ[47]**

الخدمات غير الرسمية هي الدعامة الأساسية لمحفظة برامج المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة وممارساته السياسية. تسلط

[45] نفس المرجع، ص ص 97 - 98

[46] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2020) "من نحن"

[47] فابيان جورجي "ادارة الهجرة في أوروبا ص 54

المنظمة الضوء صراحة على هدفها المتمثل في اتاحة فرص تبادل غير رسمية، مشيرة على موقعها الالكتروني إلى أنه "تم إنشاؤها لتكون بمثابة آلية دعم للمشاورات غير الرسمية، ولتوفير الخبرة والخدمات الفعالة في ساحة التعاون متعدد الأطراف بشأن قضايا الهجرة واللجوء حديثة النشأة". [48]

أشار المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة سنة 2004 إلى الطابع غير الرسمي لخدماته في نص مهمته:" يتم تقديم الخدمات عند الطلب، وهي خدمات لا تخضع لأي خلفية، يتم تقديمها بأنماط عمل غير رسمية."[49]
وقد لخصت هيس الأمر كالتالي: "بينما تحرص الحكومات بشكل متزايد على الانخراط في مثل هذه الهياكل التحاورية غير الرسمية، يرفض البعض الآخر مثل هذه الممارسات باعتبارها "تكنوقراطية" و "غير ديمقراطية"، وتمثل انتهاكا "غير دستوري" لمبدأ فصل السلطات وتجاوزا للرقابة البرلمانية".[50]

اما في وقتنا الحالي فقد تطورت المنتديات غير الرسمية كمنصات على غاية الأهمية فيما يتعلق بمسائل الهجرة. تصف هيس هذه المنتديات "كتقنية سياسية معتمدة لإنشاء" شبكة معرفية " بما ان أحد اهم أهدافها كان ولا يزال إنتاج وتبادل وتعميم المعرفة حول حركات الهجرة". تتضمن مشاريع بناء القدرات في مجال الهجرة وإدارة الحدود، في مرحلة أولى، الاخذ

[48] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2020) "من نحن"

[49] فابيان جورجي "ادارة الهجرة في أوروبا ص 7

[50] ساين هيس Hess, Sabine (2010) "نحن نعمل على تسهيل الدول!" تحليل إثنوغرافي للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة "، ص97

بالإجراءات الإحصائية والتعدادية على المستوى التشغيلي الوطني والمحلي للدول المعنية (انظر الفصل 4.2 المتعلق بتونس).[51]

منصات المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة الدعائية الرئيسية للسياسات والممارسات ذات الصلة في جميع أنحاء أوروبا وآسيا وأفريقيا تتمثل فيما يسمى بـ"حوارات الهجرة". يشغل المركز خطة الأمانة العامة لكل من عملية بودابست (59 دولة مشاركة)، وحوار الهجرة العابرة في البحر الأبيض المتوسط (46 دولة)[52]، وعملية الخرطوم حول الهجرة غير النظامية، والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين (41 دولة)[53]، وعملية الرباط حول "توسيع نطاق الهجرة والتنمية" والتي تغطي شمال وغرب ووسط أفريقيا (57 دولة)[54] وعملية براغ التي تم اطلاقها في سنة 2009 والتي تغطي أوروبا وآسيا الوسطى والقوقاز (50 دولة)[55].

حسب التقرير السنوي لأنشطة المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة لسنة 2019، تشمل الأنشطة المنظمة في إطار هذه المنتديات اجتماعات مجموعات العمل والندوات ودورات بناء القدرات أما الهدف العام لمختلف العمليات فهو خلق "إطار سياسي غير رسمي، وتوفير فرصة

---

[51] نفس المرجع، ص 109

[52] المنظمة الدولية للهجرة "الهجرة العابرة في البحر الأبيض المتوسط"

[53] حملية الخرطوم (2019) "وثيقة حقائق عملية الخرطوم" – تمت زيارة الموقع في 30 ديسمبر 2020، https://www.khartoumprocess.net/about/the-khartoum-process

[54] الصفحة الرئيسية لموقع عملية الرباط، تمت زيارة الموقع في 30 ديسمبر 2020، https://www.rabat-process.org/fr/

[55] عملية براغ "الدول والشركاء" تمت زيارة الموقع في 30 ديسمبر 2020، https://www.pragueprocess.eu/en/about/states-partners

للاتفاق على أهداف ومعايير السياسات للتعاون دون إلزام الدول المشاركة قانونيا".[56]

وبما أن مهام الأمانة العامة تشمل الاعداد العملي للمؤتمرات، واجتماعات مجموعات العمل، وجداول الأعمال، وملخصات الوثائق ومشاريع القرارات، فلا ينبغي الاستهانة بتأثير المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة على الحوارات وتأثيراتها السياسية على الدول المشاركة.[57]

[56] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2020) التقرير السنوي للأنشطة لسنة 2019، ص ص 45/44

[57] فابيان جورجي "ادارة الهجرة في أوروبا ص 54

4 المركز الدّولي لتطوير سياسات الهجرة في تونس – نحو نظام حدود شامل متعدد الأطراف

"حين يتعلق الأمر بمنع الهجرة غير النظامية وغير الشرعية، تصبح الحدود التونسية حدودا نمساوية"

كارل نيهامر وزير الداخلية النمساوي[58]

على الرغم من أن الحجم الإجمالي لمشروع المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في تونس لا يزال متواضعا، إلا أن المنظمة وسّعت عملياتها القطرية بشكل كبير وسريع منذ افتتاح مكتبها في تونس سنة 2015. واعتبارا من سنة 2020، تم تكليف المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بتنفيذ برنامجين لتكوين وتزويد الشرطة والديوانة التونسية بقيمة 33 مليون أورو كما تم تكليفه بإدارة جزء واحد من مشروع متعلق "بإدارة الهجرة"،ممول من طرف الصندوق الائتماني الأوروبي من أجل افريقيا (بميزانية 3 ملايين أورو). بالإضافة إلى ذلك، تستهدف أربعة مشاريع إقليمية للصندوق الائتماني الأوروبي من أجل افريقيا وثلاثة برامج إقليمية للاتحاد الأوروبي ممولة من خلال أدوات أخرى – الجمهورية التونسية ويتولى المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة تنفيذ كل هذه المشاريع سواء كليا أو بشكل مشترك بالتنسيق مع شركاء آخرين.

وتجدر الاشارة مع ذلك الى أن تعاون المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة مع السلطات التونسية يعود إلى سنة 2003 حين تم إطلاق حوار

[58] صحيفة Der Standard (2020) "بمليون أورو: النمسا تدعم مشروع حماية الحدود في تونس" 25 جوان 2020، فيينا، تمت زيارة الموقع في 24 ديسمبر 2020، https://www.derstandard.at/story/2000118319113/eine-million-euro-oesterreich-unterstuetzt-grenzschutzprojekt-in-tunesien

الهجرة العابرة في البحر الأبيض المتوسط بمشاركة تونس. وفي حين تعود الزيارة الأولى لمدير المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة إلى تونس إلى سنة 2007، فان العلاقات بين تونس والمنظمة لم تطور بشكل كبير إلا في سنة 2015 بتوقيع اتفاقية تعاون بين الطرفين، وافتتاح مكتب المركز في تونس في أكتوبر 2015.

وقد تم إضفاء الطابع الرسمي على هذا التعاون في سنة 2016 بمصادقة مجلس الشعب التونسي على الاتفاقية، وهو ما مهد الطريق أمام المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة لتوسيع عملياته في تونس.[59] ونظرا لأن المشاريع الاقليمية للصندوق الائتماني الأوروبي من أجل افريقيا يتم تنسيقها بشكل أساسي من طرف مكتبه في مالطا، اقتصر دور المركز في تونس على المشاركة كهيئة تابعة، على الرغم من أنه المسؤول عن المشروع الوطني للصندوق الائتماني الأوروبي من أجل افريقيا وعن برنامج المشتريات **"الادارة المتكاملة للحدود في تونس III "**، بتمويل من ألمانيا والدنمارك والنمسا.

تتماشى سياسة المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في تونس بوضوح مع أجندته الشاملة، حيث يقدم مجموعة من الخدمات التي سبق تقديمها في بلدان أخرى. تسعى مشاريع المركز الى تشكيل طريقة تعامل السلطات التونسية مع مسائل ضبط ومراقبة الحدود وفقا لمفهومه "لإدارة الهجرة". وبالتالي، تتمثل الأهداف الرئيسية في دعم قدرات الشرطة

[59] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2021) "نشرة المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة الخاصة بليبيا وتونس – 2020" جانفي 2021، تونس، ص16

والديوانة التونسية في ضبط ومراقبة الحدود ومنع التنقل غير النظامي للأشخاص والبضائع. اما الركيزة الثانية لعملية المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في تونس فتتضمن مشاريع "حوكمة الهجرة"، بما في ذلك من برامج بناء القدرات وجمع البيانات والمنتديات الحوارية وتطوير وسائل الإعلام والتواصل الأكاديمي.

1.4. التعاون الأمني والإمداد بالمعدات

"ستهدف هذه المراكز إلى اكتساب نطاق إقليمي من خلال تسهيل تعزيز المعرفة التونسية، ودعم الممارسات المعترف بجودتها دوليا، وستكون بمثابة العمود الفقري لمختلف المبادرات تحت مظلة الجمهورية التونسية لتكوين نظرائها من البلدان المجاورة."

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، "الادارة المتكاملة للحدود في تونس III" ملف المشروع[60]

أهم مشاريع المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في تونس هو **"برنامج إدارة الحدود لمنطقة المغرب العربي"** (BMP)، وهو مبادرة إقليمية تستهدف تونس والمغرب ويمولها الصندوق الائتماني الأوروبي من أجل افريقيا بمبلغ 55 مليون اورو. وقد تم تخصيص 24،5 مليون اورو من

[60] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة "برنامج دعم الحكومة التونسية في مجال الادارة المتكاملة للحدود – المرحلة الثالثة، مطبوعات

إجمالي التمويلات لقسم برنامج إدارة الحدود لمنطقة المغرب العربي الخاص بتونس.[61]

تم إطلاق المشروع في سنة 2018 على أن يستمر حتى سنة 2021 إلا ان تونس لم تعلن عن موافقتها على الاتفاقية النهائية إلا في أوائل سنة 2019، مما أخر الانطلاق الفعلي لقسم البرنامج الخاص بتونس إلى فيفري 2019.

الشريكان الرئيسيان المنفذان للمشروع هما وزارة الداخلية الإيطالية والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ويرأس برنامج إدارة الحدود لمنطقة المغرب العربي كل من الاتحاد الأوروبي والدول المستفيدة من البرنامج، في حين تمت دعوة فرونتكس للانضمام بصفة مراقب.

الحرس البحري التونسي، أو فرع خفر السواحل التابع لوزارة الداخلية هو المستفيد الرئيسي من البرنامج في تونس حيث يهدف المشروع إلى تعزيز التعاون "عبر الإقليمي" والمشترك بين وكالات السلطات المسؤولة عن ضبط ومراقبة الحدود وإنشاء "نظام إدارة منهجية لبيانات الدخول والخروج". ولتحقيق هذه الاهداف، يدعم البرنامج "وكالات الحدود الوطنية في جمع البيانات عند نقاط العبور الحدودية والمواقع المتقدمة والمحطات الساحلية من اجل مزيد تحليلها على المستوى المركزي".[62] مع ذلك، يركز

[61] البرلمان الاوروبي (2020) "تساؤلات برلمانية" (المرجع عدد E-004152/2020)

[62] الصندوق الائتماني الأوروبي من أجل افريقيا (2018)، " مذكرة عمل برنامج إدارة الحدود لمنطقة المغرب تمت زيارة الموقع في 30 ديسمبر 2020، https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/sites/euetfa/files/t05-eutf-noa-reg-07.pdf, pp. 12

البرنامج بشكل رئيسي على توفير معدات وتكنولوجيا المراقبة للسلطات التونسية حيث خصص حوالي 70 في المائة من ميزانية المشروع لاقتناء المعدات.

في المرحلة الأولى من المشروع، قام المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة والسلطات التونسية بعمليات جرد تضمنت زيارات عمل الى جل المناطق الساحلية التونسية من اجل تحديد المعدات اللازمة لتعزيز قدرات الحرس البحري التونسي بما يتماشى مع مقترحات البرنامج.

بعد التنسيق وتحديد قائمة المعدات المطلوبة، انتقل المشروع الآن الى مرحلة الشراء. وفي حين كانت انطلاقة قسم المشروع الخاص بالمغرب أسرع حيث بدأت المناقصات في 2019[63]، أطلق المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة طلبات العروض الأولى لشراء معدات لتونس في منتصف سنة 2020. وقد تم تقديم ستة منح على الأقل في إطار برنامج إدارة الحدود لمنطقة المغرب العربي بحلول شهر جانفي 2021:

[63] في إطار برنامج إدارة الحدود لمنطقة المغرب العربي وبالنيابة عن السلطات المغربية، أبرم المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة عقودا لتوفير (من بين معدات أخرى)، أجهزة مسح بصمات الأصابع (1،67 مليون اورو) ، ومعدات تكنولوجيا المعلومات والكاميرات (4،84 مليون اورو) ، و 307 مركبة و 227 دراجة نارية (8،9 مليون اورو) ، معدات المراقبة بالفيديو (2 مليون اورو) ، معدات فحص السفر والهوية (519،408 اورو) ومعدات الراديو (2،1 مليون اورو) – أنظر (سفيان فيليب ناصر 2020) "Wiener Expertise" 3 جويلية 2020، Junge Welt، برلين ص 6 والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2021) "اشعارات ارساء العقود" – تمت زيارة الموقع في 2 جانفي 2021 - https://www.icmpd.org/work-with-us/procurement/contract-award-notices/

1. رادارات ملاحية وآلات تصوير حرارية، 1.778 مليون أورو[64]
2. تجهيزات NAVTEX (معدات ملاحة واتصالات للسفن)، 55.960 أورو[65]
3. مركبات مشغلة عن بعد وسونار مسح جانبي، 194.217 أورو[66]
4. أثاث غرفة العمليات ومعدات تكنولوجيا المعلومات، 898.138 اورو[67]

[64] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2020) "اشعار بمنح العقود: تقديم رادارات ملاحية وآلات تصوير حرارية في إطار برنامج إدارة الحدود لمنطقة المغرب العربي – قسم تونس، 30 ديسمبر 2020، تمت زيارة الموقع في 2 جانفي 2021، https://www.icmpd.org/fileadmin/ICMPD-Website/Procurement/Award_notice_No_20.028__-_ONETECH_INTERTECH_EAGLE_CURRENTCORP.pdf

[65] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2020) "اشعار بمنح العقود: تقديم معدات NAVTEX في إطار برنامج إدارة الحدود لمنطقة المغرب العربي – قسم تونس، 6 اكتوبر 2020، تمت زيارة الموقع في 2 جانفي 2021، https://www.icmpd.org/fileadmin/ICMPD-Website/Procurement/Award_notice_No_20.021__-_NAVTEX_Equipment_-_MS_Marine.pdf

[66] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2020) "اشعار بمنح العقود: تقديم مركبات مشغلة عن بعد وسونار مسح جانبي في اطار برنامج إدارة الحدود لمنطقة المغرب العربي – قسم تونس، 4 نوفمبر 2020، تمت زيارة الموقع في 2 جانفي 2021، https://www.icmpd.org/fileadmin/ICMPD-Website/Procurement/Award_notice_No_20.022_-_Intertech_group_Eagle.pdf

[67] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2020) "اشعار بمنح العقود: تقديم أثاث غرفة العمليات ومعدات تكنولوجيا المعلومات في اطار برنامج إدارة الحدود لمنطقة المغرب العربي – قسم تونس، 6 أكتوبر 2020، تمت زيارة الموقع في 2 جانفي 2021، https://www.icmpd.org/fileadmin/ICMPD-Website/Procurement/Award_notice_No_20.013_IT_related_Equipment__-_MULTICOM_TMI_ONETECH.pdf

5. دراسة جدوى وتصميم والمساعدة في إدارة مشروع لنشر شبكة اتصالات تطور طويل الأمد (LTE) ورادارات، 86.100 أورو[68]
6. رادارات ملاحية، 885.000 أورو[69]

رست خمس مناقصات على شركات تونسية، منها شركة Multicom وTunisie Micro-Informatique وBusiness Solutions Onetech، في حين فاز مجمع شركة النسر التونسي SARL ومجموعة انترتيك اللبنانية بمناقصتين وفازت شركتا Furuno وMerignac الفرنسيتين بمناقصة.

[68] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2020) "اشعار بمنح العقود: دراسة جدوى وتصميم والمساعدة في إدارة مشروع لنشر شبكة اتصالات تطور طويل الأمد (LTE) ورادارات ومساعدات لاحكام التمكن من استخدام الشبكة، 1 أكتوبر 2020، تمت زيارة الموقع في 5 جانفي 2021، https://www.icmpd.org/fileadmin/ICMPD-Website/Procurement/Award_notice_No__20.015_-_Transmission_Study_-_TELCOTEC.pdf

[69] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2020) "اشعار بمنح العقود: اقتناء رادارات ملاحية في إطار برنامج إدارة الحدود لمنطقة المغرب العربي – قسم تونس، 12 جانفي 2021، تمت زيارة الموقع في 3 فيفري 2021، https://www.icmpd.org/fileadmin/ICMPD-Website/Procurement/Award_notice_No_20.042__-_Navigational_Radars_-_FURUNO_FR.pdf

لا تزال مناقصة توفير رادارات المراقبة المتنقلة المنشورة في نوفمبر 2020[70]، والاشعار لشراء طائرات مراقبة بحرية بدون طيار الصادر في جانفي 2021، شاغرين حتى أوائل سنة 2021[71].

يتضمن برنامج إدارة الحدود لمنطقة المغرب العربي كذلك خططا لتكوين المسؤولين التونسيين وقد تم تنظيم هذه الدورات التكوينية - ولكن لم يتم تنفيذ ما جاء فيها - من طرف المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بما يتماشى مع المناهج التي وافق عليها الشركاء المشاركون. وتجدر الاشارة الى ان أول دورة تكوينية انتظمت في ديسمبر 2019 حول معايير إدارة الجودة ISO 9001.

القسم الخاص بالمراقبة البحرية يعتبر من أهم أقسام برنامج إدارة الحدود لمنطقة المغرب العربي وهو يشمل سلطات تونسية إضافية كالإدارة العامة للمعلوماتية، وإدارة الارسالات، وقسم الخدمات التقنية للحرس الوطني، وسلطة تنظيم الاتصالات الالكترونية ووزارة الدفاع وديوان الامن البحري[72]. ويعمل القسم الخاص بالمراقبة البحرية لبرنامج إدارة الحدود

[70] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2020) "إشعار شراء: توريد رادارات مراقبة متنقلة محمولة على مركبات في اطار برنامج إدارة الحدود لمنطقة المغرب العربي – قسم تونس" ، 12 أكتوبر 2020 ، تمت زيارة الموقع في 2 جانفي 2021، https://www.icmpd.org/fileadmin/ICMPD-Website/Procurement/Procurement_Notice__PN__-_VMSR.pdf

[71] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2020)، " إشعار شراء: توريد طائرات بدون طيار للمراقبة البحرية" في اطار برنامج إدارة الحدود لمنطقة المغرب العربي – قسم تونس" ، 14 ديسمبر 2020 ، تمت زيارة الموقع في 2 جانفي 2021، https://www.icmpd.org/fileadmin/ICMPD-Website/Procurement/Procurement_Notice__PN__-_MSD.pdf

[72] الصندوق الائتماني الأوروبي من أجل افريقيا (2018)، " مذكرة عمل برنامج إدارة الحدود لمنطقة المغرب العربي" ص ص 13 - 14

لمنطقة المغرب العربي على تفعيل **"النظام المتكامل للمراقبة البحرية " (ISMariS)**، وهو عبارة عن منصة حلول برمجية مطورة محليا "تركز المعلومات الواردة من الأصول البحرية في البحر ومن الرادارات الساحلية " وتعرضها على خريطة تفاعلية، حسب ما ورد في رد مفوضية الاتحاد على استفسار النائب أوزليم ديميريل في برلمان الاتحاد الأوروبي.[73] قامت شركة تكنولوجيا المعلومات تونس Software Technologie بتصميم **"النظام المتكامل للمراقبة البحرية "** ISMariS وإنشائه ويربط النظام أجهزة استشعار الرادار VHS والمواقع حسب نظام تحديد الموقع الجغرافي GPS وكاميرات المراقبة "على متن سفن خفر السواحل التونسية المختارة ومراكز التحكم ومراكز القيادة داخل منطقة خليج تونس" لتعزيز التواصل فيما بينها. النظام حاليا في مرحلته التجريبية النهائية وهو غير متصل بأي كيان أجنبي كسلطات مراقبة الحدود الإيطالية أو نظام مراقبة الحدود الأوروبي (EUROSUR) أو فرونتكس، حسب ما تزعم مفوضية الاتحاد الأوروبي.

بيد أنه تم إطلاق **"النظام المتكامل للمراقبة البحرية " (ISMariS)** في إطار برنامج مختلف كما تمت تجربته في المرحلة الأولى من برنامج الادارة المتكاملة للحدود في تونس، وهو مشروع تعاون ثنائي تم إنشاؤه في سنة 2015 بتمويل من الحكومة السويسرية وأشرف المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة على تنفيذه. تم سحب العنصر المتعلق "بالنظام المتكامل

[73] البرلمان الاوروبي (2020) "تساؤلات برلمانية (المرجع عدد E-003820/2020)، 20 أكتوبر 2020، بروكسل، تساؤلات واجابات برلمانية، تمت زيارة الموقع في 2 جانفي 2021، https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/E-9-2020-003820-ASW_EN.html

للمراقبة البحرية"لاحقًا من برنامج الادارة المتكاملة للحدود وإدراجه إلى برنامج إدارة الحدود لمنطقة المغرب العربي[74].

وفي الوقت نفسه، تمت إعادة تصميم مشروع برنامج الادارة المتكاملة للحدود مع التركيز على توسيع نطاقه. بعد المرحلة التجريبية بتمويل سويسري، تولت وزارة الخارجية الألمانية تمويل المرحلة الثانية من برنامج الادارة المتكاملة للحدود (ديسمبر 2018 - نوفمبر 2019، بميزانية 1،57 مليون أورو).[75] وتضمنت دورة المشروع الممولة من طرف ألمانيا دراسة جدوى، وتطوير نماذج تكوينية حول "الحدود"، ودورات تدريب مدربين، والاستعداد لبناء مرفقين لتكوين اعوان الشرطة التونسية في شمال غرب وجنوب غرب تونس.[76]

خلال مؤتمر صحفي عُقد في فيينا في جوان 2020، أعلن مدير المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ووزير الداخلية النمساوي كارل نهامر إطلاق انطلاق المرحلة الثالثة من مشروع الادارة المتكاملة للحدود تونس، والممول بميزانية قدرها 8،3 مليون اورو بتمويل مشترك من ألمانيا

---

[74] البرلمان الاوروبي (2020) "تساؤلات برلمانية (المرجع عدد E-000891/2020)، 29 افريل 2020، بروكسل، تساؤلات واجابات برلمانية، تمت زيارة الموقع في 2 جانفي 2021، https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/E-9-2020-000891-ASW_EN.html

[75] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2020) " نشرة تونس، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، 2019" جانفي 2020، تونس ص2

[76] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2018) " برنامج دعم الحكومة التونسية في مجال الادارة المتكاملة للحدود - المرحلة الثانية " 2018، تمت زيارة الموقع في 2 جانفي 2021، https://www.icmpd.org/fileadmin/ICMPD-Website/IBM_Tunisia-II_Factsheet_EN.pdf

(3،9 مليون اورو) والنمسا (990.000 اورو) والدنمارك (3.4 مليون اورو)[77]. وسيستمر المشروع حتى سنة 2023 بدعم من وزارتي الخارجية الألمانية والدنماركية ووزارة الداخلية النمساوية.

أما السلطات التونسية المشاركة فهي وزارة الشؤون الخارجية، والإدارة العامة للديوانة التونسية التابعة لوزارة المالية والإدارة العامة للحدود والأجانب والإدارة العامة لحرس الحدود التابعتين لوزارة الداخلية. يشير ملف المشروع إلى أنه تم الاتفاق على المبادئ في إطار عملية الرباط وقد جاء هذا المشروع "كاستجابة مباشرة" لمخرجات مؤتمر 2013 حول أمن الحدود في الرباط.

يتكون المشروع من أربعة عناصر، بما في ذلك صياغة دليل تدريب مشترك بين الوكالات حول "إدارة الحدود"، ومزيد توسيع وتحديث غرف العمليات المحلية والإقليمية للإدارة العامة للديوانة، والإدارة العامة للحدود والأجانب والإدارة العامة للحرس الوطني بغرض تعزيز القدرة على ضبط ومراقبة الحدود، وتوسيع نطاق نظام التسجيل الالكتروني "البوابة الذكية" (Smart Gate)، الذي كان يهدف في البداية إلى تسهيل اجراءات منح "تراخيص السياقة المؤقتة للسيارات الأجنبية في تونس".[78]

[77] صحيفة Der Standard (2020) " بمليون اورو: النمسا تدعم مشروع حماية الحدود في تونس"

[78] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2020) " برنامج دعم الحكومة التونسية في مجال الادارة المتكاملة للحدود - المرحلة الثالثة "، مطبوعات

كان نظام البوابة الذكية موجها حصريا للجمارك التونسية وقد تم تثبيت أدواته التجريبية في ميناء حلق الوادي في تونس وفي ملولة، المعبر الحدودي بين تونس والجزائر بالقرب من مدينة طبرقة، إلا أن العنصر الأساسي في المرحلة الثالثة من برنامج الادارة المتكاملة للحدود يتمثل في إنشاء مركزي تدريب مشتركين بين الوكالات في ولايتي باجة وتوزر حيث سيتم تدريب حرس وأعوان الادارة العامة للديوانة، والإدارة العامة للحدود والأجانب والإدارة العامة للحرس الوطني بما يتماشى مع المناهج التدريبية 'لإدارة الحدود' التي تمت صياغتها في إطار عمل برنامج الادارة المتكاملة للحدود.

تتشارك الدنمارك والنمسا في تمويل بناء مرفق التدريب في نفطة بالقرب من توزر، وسيتم إنشاء هذا المرفق داخل موقع فرقة المراقبة والابحاث الديوانية. اما ألمانيا فتمول بناء مركز "واد الزرقة" في ولاية باجة، والذي سيتم إنشاؤه داخل مدرسة "الكوماندوز" التابعة لوزارة الداخلية وقد دخل المشروع في مرحلة المناقصات والتعاقد في أواخر سنة 2020.

وحسب وزارة الداخلية النمساوية، من المنتظر البدء في تشييد كلا المبنيين في أواخر سنة 2021 على أن يُستكمل البناء في سنة 2023. هذه "المراكز النموذجية المشتركة بين الوكالات ستركز أنشطتها وأعمالها على المستوى الوطني في المدى القصير"، ولكنها على المدى المتوسط والطويل "تهدف إلى اكتساب نطاق إقليمي" وإلى "أن تكون بمثابة العمود الفقري

لمختلف المبادرات لتدريب نظراء تونس من دول الجوار تحت مظلة تونسية".[79]

2.4. ادارة الهجرة وجمع البيانات

"كيف يمكن للمرء وضع استراتيجية سياسية إذا لم تتوفر لديه الإحصائيات"

دنيا صميدة، مديرة مكتب المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في تونس

يعتبر برنامج "دعم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للهجرة في تونس" الممول من طرف الصندوق الائتماني الأوروبي من أجل افريقيا، والذي عادة ما يشار اليه بمختصره الفرنسي (ProGreS: Programme Gouvernance et Stratégie Migration Tunisie) أهم مشروع للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في تونس -إلى جانب برنامج إدارة الحدود لمنطقة المغرب العربي و المرحلة الثالثة من برنامج الادارة المتكاملة للحدود -. ويستهدف هذا المشروع تونس حصريا حيث يركز بشكل أساسي على بناء القدرات في مجال "حوكمة الهجرة" ومن المقرر أن يستمر من 2018 حتى 2021 بميزانية إجمالية قدرها 13.4 مليون أورو (12.8 مليون أورو من الصندوق الائتماني الأوروبي من أجل افريقيا و600 ألف أورو من وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية، بتمويل مخصص حصريا لمكون المشروع الثاني).[80]

---

[79] نفس المرجع

[80] الصندوق الائتماني الأوروبي من أجل افريقيا (2016) "وثيقة عمل: تعزيز تنفيذ الاستراتيجية الوطنية التونسية للهجرة" تمت زيارة الموقع في 30 ديسمبر 2020،

مكتب المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في تونس مفوض فقط لتنفيذ العنصر الأول مع التنسيق الشامل لعناصر المشروع الأربعة، بما في ذلك الاعلام والحضور، وبالتالي فهو لا يشارك في الإجراءات والخدمات التي يتم تنفيذها في إطار عناصر المشروع الأخرى. وقد تم تكليف المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي بتنفيذ العنصر الثاني من المشروع ("تعبئة الجالية المغتربة") والذي يهدف إلى خلق فرص للعمل والاستثمار. لهذا الغرض، تتعاون الوكالة الألمانية للتعاون الدولي مع العديد من السلطات التونسية بما في ذلك وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصناعة والمجالس المحلية.

أما العنصر الثالث من المشروع (إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين)، فتقوم بتنفيذه الوكالة الفرنسية للتنمية Expertise France وهي وكالة تابعة للدولة تعمل على "اعادة ادماج المهاجرين والمرحلين التونسيين". يهدف هذا القسم من المشروع الى توفير الدعم لحوالي 200 تونسي ممن عادوا من ألمانيا وبلجيكا وفرنسا وسويسرا بالإضافة إلى إعادة ادماج 15 من مواطني جنوب الصحراء في بلدانهم الأصلية. أما العنصر الرابع ("الإدارة المحلية للهجرة") فتنفذه الوكالة الفرنسية الحكومية للتنمية (AFD) والمنظمة غير الحكومية البريطانية

https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/sites/euetfa/files/action-document-tunisie-action-fiche-20161216_fr.pdf

الأمريكية Mercy Corps وينطوي على مشاريع متعلقة "بحوكمة الهجرة" على الصعيد المحلي.[81]

في إطار العنصر الأول من برنامج "دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة في تونس" ProGreS (بميزانية 3 ملايين أورو)، يتعاون المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بشكل أساسي مع المرصد الوطني للهجرة، والإدارة العامة للتعاون الدولي في مجال الهجرة التابعان لوزارة الشؤون الاجتماعية والمعهد الوطني للإحصاء. ويهدف هذا العنصر اساسا لدعم المكتب الوطني للهجرة والإدارة العامة للتعاون الدولي في مجال الهجرة في تنفيذ "الاستراتيجية الوطنية للهجرة" في تونس، التي تمت صياغتها في سنة 2013 ومراجعتها في سنتي 2015 و2017.

يعمل المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة على دعم قدرات المرصد الوطني للهجرة، والإدارة العامة للتعاون الدولي في مجال الهجرة، والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل وبعض مؤسسات ووكالات الدولة الأخرى عن طريق تنظيم دورات تكوينية وورشات العمل حول إعداد الميزانيات وتطوير المؤشرات ووضع خطط العمل. هذا وقد قام المركز الى جانب ذلك باقتناء معدات تكنولوجيا معلومات بقيمة 156،901 أورو لصالح السلطات المعنية.[82]

[81] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2018) برنامج "دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة في تونس" ProGre، مطبوعات، مطوية

[82] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2019) " إشعار بمنحة: توفير معدات تكنولوجيا معلومات في إطار مشروع دعم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للهجرة في تونس، عنصر حوكمة الهجرة"، 20 ديسمبر

يتضمن العنصر الأول من مشروع "دعم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للهجرة في تونس" كذلك مشروعا لجمع البيانات، يُمول من خلال المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، ويراقبه المرصد الوطني للهجرة وينفذه المعهد الوطني للاحصاء.

هكذا تم إطلاق الدراسة المسحية للهجرة الدولية للأسر في تونس (HIMS) في جويلية 2020 والتي تهدف إلى جمع عينة تمثيلية لجميع الفئات المعنية بالهجرة في جميع انحاء تونس. حسب المعهد الوطني للإحصاء، تشمل الدراسة العائدين التونسيين، و "المهاجرين غير النظاميين" التونسيين الذين يعيشون في الخارج، والمهاجرين الأجانب المقيمين في تونس (سواء بوضع نظامي او غير نظامي). وقد تم تدريب 160 شخصا في منتصف سنة 2020 حول كيفية إجراء المسح الميداني.

انطلق جمع البيانات في منتصف سنة 2020 على أن ينتهي في مارس 2021. ويقدر المعهد الوطني للإحصاء النفقات الإجمالية للمسح بـ 5 ملايين دينار تونسي[83]. وقد أجريت دراسات استقصائية مماثلة في الأردن ومصر والمغرب إلا ان الدراسة المسحية للهجرة الدولية للأسر في المغرب اقتصرت على الرعايا المغربية، كما لم تدرج عينات البيانات في مصر والأردن الرعايا الأجانب، حسب ما افاد به مكتب المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في تونس.

2019، تمت زيارة الموقع في 5 جانفي 2021، https://www.icmpd.org/fileadmin/ICMPD-Website/Procurement/Supply_of_IT_Equipment_-_Award_Notice_-_S2i.pdf

[83] وكالة تونس افريقيا للأنباء (2020) " إطلاق أول مسح وطني حول الهجرة والمهاجرين في تونس"، 22 جويلية 2020، تونس، تمت زيارة الموقع في 5 جانفي 2021، https://www.tap.info.tn/en/Portal-Society/12906336-first-national

ينسق المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة كذلك مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على الرغم من عدم تعاونهما بشكل مباشر على المستوى التشغيلي. ومن أجل تجنب تداخل العمليات، يشارك المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في اجتماعات منتظمة مع وكالات الأمم المتحدة لتبادل المعلومات بشأن عملياتها، بما في ذلك المنظمة الدولية للهجرة ووكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة كانت أو لا تزال منخرطة في مشروعين مرتبطين بالمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة: المرحلة الاولى لمشروع الادارة المتكاملة للحدود (2016 – 2018) وبرنامج رصد ومراقبة ممول من طرف الصندوق الائتماني الأوروبي من أجل افريقيا. وفي حين كان المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة مسؤولا عن ادارة القسم الأول لمشروع الادارة المتكاملة للحدود والمتعلق "بإدارة الحدود"، فقد تم التعاقد مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإدارة العنصر الخاص بالحماية الدولية، على الرغم من عدم "وجود اي روابط بين القسمين"، حسب تصريح المفوضية. هذا وقد "تلقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تمويلات من طرف الصندوق الائتماني الأوروبي من أجل افريقيا كمساهمة في برامج المفوضية انطلاقا من 2020". في هذا السياق، وبصفته نظير الاتحاد الأوروبي في خطة الرصد والمراقبة، فقد طُلب من المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة التفاوض بشأن المؤشرات مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حسب مكتب المفوضية في تونس. وقد صرحت المفوضية بأنها أنه تُشارك البيانات ذات الصلة مع

المركز مرتين سنويا كما طالب بذلك الاتحاد الأوروبي مؤكدة بأنه "ليس للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة أي تأثير على كيفية تصميم المفوضية وتنفيذها لإستراتيجيتها في المراقبة والتقييم".

3.4. برامج التبادل والتعاون الإقليمية

> "منذ سنة 2015، وضع مشروع الهجرة من مدينة إلى مدينة في البحر الأبيض المتوسط (MC2CM)، والممول من أداة الجوار الأوروبية، مسألة الهجرة في صدارة اهتمامات المدن المعنية التي كانت خبراتها حتى وقت قريب محدودة في مجال الحوكمة المحلية للهجرة."
>
> **مذكرة عمل مشروع الهجرة من مدينة إلى مدينة في البحر الأبيض المتوسط[84]**

تم تكليف المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بتنفيذ أو بالتنفيذ المشترك لستة من مشاريع الصندوق الائتماني الأوروبي من أجل افريقيا في تونس بما في ذلك خمسة برامج إقليمية (من بينها برنامج إدارة الحدود لمنطقة المغرب العربي) وبرنامج "دعم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للهجرة في تونس". بالإضافة إلى ذلك، ينفذ المركز بصفة مشتركة ثلاثة مشاريع أخرى يمولها الاتحاد الأوروبي عن طريق أدوات تمويلية أخرى.

[84] الصندوق الائتماني الأوروبي من أجل افريقيا (2020) مذكرة عمل مشروع الهجرة من مدينة إلى مدينة في البحر الأبيض المتوسط – المرحلة الثانية، 7 جانفي 2020،
https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/sites/euetfa/files/action_fiche_revised.docx.pdf

بالاشتراك مع المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، ينسق المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة أعمال "مؤسسة التعاون الفني" الممولة من طرف الصندوق الائتماني الأوروبي من أجل افريقيا، وهو برنامج رصد وتقييم يستهدف تونس والجزائر والمغرب وليبيا ومصر (بميزانية قدرها 5،2 مليون أورو)[85] ، كما ينسق أعمال "مؤسسة البحوث والادلة" (بميزانية 19 مليون اورو) ، والمصممة بهدف "إجراء وتجميع ونشر والاستفادة من البحوث الجديدة والموجودة حول العوامل المحركة وديناميكيات الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والهجرة غير النظامية والترحيل القسري في غرب وشمال إفريقيا". ويتضمن المشروع "بحثا تجريبيا كميا ونوعيا متعدد الأبعاد"، ويهدف إلى تحليل الممارسات الناجحة في 17 دولة من دول غرب وشمال إفريقيا ومنطقة الساحل[86].

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة مسؤول أيضا عن مبادرة الصندوق الائتماني الأوروبي من أجل افريقيا: "سياسة وممارسات حوكمة الهجرة المبنية على الأدلة في شمال إفريقيا" (eMGPP)، المصممة لإنشاء شبكة من الباحثين عبر شمال إفريقيا (بميزانية 2،8 مليون اورو) وقد فاز

[85] الصندوق الائتماني الأوروبي من أجل افريقيا (2017) "مؤسسة التعاون الفني" 13 ماي 2017، تمت زيارة الموقع في 30 ديسمبر 2020، https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/region/north-africa/regional/technical-cooperation-facility-tcf-formulation-programmes-implementation_en

[86] الصندوق الائتماني الأوروبي من أجل افريقيا ""مؤسسة البحوث والأدلة لمنطقة الساحل وبحيرة التشاد وشمال افريقيا"، تمت زيارة الموقع في 30 ديسمبر 2020، https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/region/sahel-lake-chad/nigeria/research-and-evidence-facility-sahel-and-lake-chad-region-and-north_en

مكتب البحوث التونسي "121 للاستطلاع والبحوث" (One-to-One for Polling and Research) بمناقصة بقيمة 257،560 اورو[87] لصياغة وإعداد وإجراء مسح الكتروني، والتواصل مع الأكاديميين والمجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين العاملين حول دول المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر في جميع أنحاء المنطقة.[88]

ويبقى أهم مشروع اقليمي ممول من طرف الصندوق الائتماني الأوروبي من أجل افريقيا ومنسق من طرف المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة من حيث التأثير هو مشروع الهجرة من مدينة إلى مدينة في البحر الأبيض المتوسط (MC2CM) والذي رصدت ميزانية بقيمة 6،375 مليون أورو لتنفيذ مرحلته الثانية. ويتم تمويل هذا المشروع بصفة مشتركة بين الصندوق الائتماني الأوروبي من أجل افريقيا (5.55 مليون يورو)، سويسرا (550.000 أورو) والشركاء المنفذين (275،000 اورو) وقد تم إطلاقه في إطار حوار الهجرة العابرة في البحر الأبيض المتوسط. حتى أن المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة يصفه بأنه "المبادرة الرئيسية" لحوار الهجرة

[87] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2020) " إشعار بمنحة: توفير خدمات متعلقة بتعزيز وتوسيع وتكثيف أنظمة إدارة الهجرة القائمة على الحقوق في شمال أفريقيا" 30 مارس 2020، تمت زيارة الموقع في 5 جانفي 2021، https://www.icmpd.org/fileadmin/ICMPD-Website/Procurement/Award_Notice_no_19.042_-_EmGPP_-_ONE_TO_ONE.pdf

[88] مكتب البحوث "121 للاستطلاع والبحوث" One-to-One for Polling and Research (2020) موقع المسح الالكتروني، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة وسياسة وممارسات حوكمة الهجرة المبنية على الأدلة في شمال إفريقيان تمت زيارة الموقع في 5 جانفي 2021، https://121polling.fra1.qualtrics.com/jfe/form/SV_0fh2ZFDqo4uduPH

العابرة في البحر الأبيض المتوسط والتي تتناول البعد الحضري للهجرة من خلال بناء القدرات والتواصل والحوار غير الرسمي[89].

يتم تنفيذ مشروع الهجرة من مدينة إلى مدينة في البحر الأبيض المتوسط بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وعدد من الشركاء الآخرين على غرار الوكالة الفرنسية للتنمية والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي. وباعتبار أن "المدن أصبحت بحكم الواقع مديرة للهجرة"، يهدف المشروع إلى إنشاء منصة لمدن في البحر الأبيض المتوسط "لتبادل الخبرات والأدوات والأساليب المعتمدة لمواجهة التحديات المشتركة مثل: حماية التماسك الاجتماعي، ضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية والإسكان والتعليم والتوظيف للقادمين الجدد" على النحو المبين في ملف المشروع[90].

استهدف مشروع الهجرة من مدينة إلى مدينة في البحر الأبيض المتوسط في مرحلته الأولى (2015 - 2018) 13 مدينة، ومن ثم توسع نطاقه ليشمل 21 في دورة التمويل الثانية. إلى جانب تونس وسوسة وصفاقس، يشمل استهدف مشروع الهجرة من مدينة إلى مدينة في البحر الأبيض المتوسط اليوم مدن طرابلس، تاجوراء، الرباط، طنجة، الدار البيضاء، وجدة، عمان، بيروت، فيينا، غرونوبل، ليون، لشبونة، مدريد، إشبيلية، قادس، نابولي، تورين ودورتموند. في إطار المشروع، تم نشر تقارير تعريف

[89] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2020) "التقرير السنوي للأنشطة 2019" ص65

[90] الصندوق الائتماني الأوروبي من أجل افريقيا (2020) "مذكرة عمل مشروع الهجرة من مدينة إلى مدينة في البحر الأبيض المتوسط – المرحلة الثانية"

هجرة المدينة ودراسات الحالة حول المدن المشاركة والتي تتضمن خرائط للمنظمات غير الحكومية والأطراف الحكومية ذات الصلة "بحوكمة الهجرة" على الصعيد المحلي والحضري[91].

يتعاون مشروع الهجرة من مدينة إلى مدينة في البحر الأبيض المتوسط في تونس بشكل وثيق مع بلدية تونس منذ دورته الأولى التي تضم خططا للحوار بهدف التشارك والتبادل مع المجتمع المدني والسلطات العاملة في مجال الهجرة على المستويين الوطني والمحلي.

حاليا، تتضمن خطة بناء القدرات المندرجة ضمن مشروع الهجرة من مدينة إلى مدينة في البحر الأبيض المتوسط عدة مشاريع يتم تنفيذها في صفاقس[92] وتونس[93] من طرف منظمات المجتمع المدني التي من بينها منظمة تونس أرض اللجوء (Terre d'Asile Tunisie، فرع المنظمة الفرنسية غير

---

[91] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2020) " مشروع الهجرة من مدينة إلى مدينة في البحر الأبيض المتوسط"، تمت زيارة الموقع في 30 ديسمبر 2020، https://www.icmpd.org/our-work/migration-dialogues/mtm-dialogue/city-to-city-mc2cm/

[92] تونس أرض اللجوء (Terre d'Asile Tunisie) 2020،"تعزيز التنسيق بين الفاعلين المحليين في شأن الهجرة في صفاقس" تمت زيارة الموقع في 5 جانفي 2021، https://www.terre-asile-tunisie.org/index.php/terre-d-asile-tunisie/projets/ameliorer-la-coordination-de-la-migration-par-les-acteurs-locaux-a-sfax-acmals

[93] تونس أرض اللجوء (Terre d'Asile Tunisie) 2020، تطوير المشاركة الإيجابية للمهاجرين في التنمية المحلية للمدينة من خلال الفنون لتعزيز اندماجهم على المستوى المحلي" تمت زيارة الموقع في 5 جانفي 2021، https://www.terre-asile-tunisie.org/index.php/terre-d-asile-tunisie/projets/accroitre-la-contribution-positive-des-migrants-au-developpement-local-de-la-ville-en-utilisant-les-arts-pour-renforcer-leur-inclusion-sociale-dans-le-developpement-local-de-la-ville-de-la-marsa

الحكومية فرنسا، أرض اللجوء France Terre d'Asile. تتعاون منظمة تونس أرض اللجوء مع ثلاث بلديات في مدينة صفاقس وقد أنشأت منصة للاجتماعات والحوارات بين المسؤولين المحليين والمجتمع المدني والمهاجرين، بهدف تشجيع مشاركة المهاجرين في عمليات صنع القرار على المستوى المحلي، ودعم قدرات الجهات الفاعلة على المستوى المحلي وتوفير المرافقة القانونية والاجتماعية للفئات الهشة. أما المشروع الثاني، فهو يستهدف بلدية المرسى، الحي الراقي بتونس العاصمة، ويتضمن أنشطة فنية ودورات لبناء قدرات السلطات المحلية ودعم المهاجرين. هذا وتقدر ميزانية كلا المشروعين ب 60.000 اورو و31.000 اورو على التوالي.

بالإضافة إلى ذلك، تستهدف ثلاثة مشاريع أخرى للاتحاد الأوروبي الجمهورية التونسية، ويعمل المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة على تنفيذها بشكل مشترك مع شركاء آخرين بتمويلات خارجية غير متأتية عن الصندوق الائتماني الأوروبي من أجل افريقيا: مشروع **"تعزيز فرص البحر الأبيض المتوسط في الانتداب التنفيذي" (HOMERe)** هو عبارة عن مخطط تكوين داخلي، يتضمن إنشاء منصة وسيطة تربط بين الشركات الباحثة عن شباب متدربين في منطقة البحر الأبيض المتوسط لتعزيز الروابط بين الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص.

يستهدف المشروع الطلبة والمتخرجين الجدد من تونس والمغرب ومصر والجامعات وكليات إدارة الأعمال واتحادات الأعراف. تم تعليق جميع أنشطة المشروع في تونس في سنة 2020 بسبب جائحة كوفيد 19، ومن المتوقع أن يتم استئناف المشروع في سنة 2021. أما مشروع **"خبرات**

الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة" (MIEUX+) الذي يستهدف تونس على مستوى كلي، فهو يهدف منذ تأسيسه في سنة 2009 الى "تعزيز حوكمة الهجرة" في أكثر من 100 دولة في جميع أنحاء إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال تقديم "الخبرات الأوروبية في جميع مجالات الهجرة" للسلطات المعنية[94]. تم تجديد هذا المشروع الذي يشرف عليه المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة لمدة ثلاث سنوات أخرى في سنة 2020 بتمويل من مفوضية الاتحاد الأوروبي (7 مليون أورو). ويجدر الذكر بأنه خلال دورة التمويل السابقة للمشروع (2016-2019، بميزانية 8 ملايين أورو)، تم تخصيص 120 ألف أورو لتونس وتم تنظيم ورشة عمل واحدة حول إعداد المشاريع ومراقبتها وتقييمها لفائدة ممثلي المرصد الوطني للهجرة والادراة العامة للتعاون الدولي حول الهجرة والمعهد الوطني للإحصاء والسلطات والوكالات التونسية الأخرى في سنة 2019.

كذلك، يستهدف **مشروع سلسلة "الهجرة الاوروميتوسطية"** (EMM) البلاد التونسية، وقد تم تأسيس السلسلة في سنة 2004 وهي حاليا في مرحلتها الخامسة التي انطلقت منذ ديسمبر 2020 (EMM5)[95]. تم تمويل

---

[94] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2020) "أخبار مشروع: "خبرات الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة" يصدر نشرية تلخص الأنشطة الناجحة المنظمة في مجال دعم القدرات خلال فترة عشر سنوات" 17 ديسمبر 2020، تمت زيارة الموقع في 5 جانفي 2021، https://www.icmpd.org/news-centre/news-detail/project-news-mieux-releases-publication-to-look-back-on-ten-years-of-successful-capacity-building-a/

[95] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2020) "أخبار مشروع: انطلاق المرحلة الخامسة من مشروع الهجرة الاوروميتوسطية" 11 ديسمبر 2020، تمت زيارة الموقع في 2 جانفي 2021، https://www.icmpd.org/news-centre/news-detail/project-news-euromed-migration-enters-its-fifth-phase/

المرحلتين الرابعة والخامسة من المشروع بميزانية تبلغ 6،87 مليون أورو[96] ويقوم الاتحاد الاوروبي بتمويل هذه السلسلة من خلال أداة الجوار الأوروبية في حين يشرف المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة على تنفيذها و"تصميم أنشطتها بشكل يعمل على تسهيل الحوارات والتعاون الإقليمي الفعال بين الشمال والجنوب وبين دول الجنوب 'حول مسائل متعلقة بالهجرة القانونية والهجرة غير النظامية والهجرة والتنمية، الحماية الدولية وإدارة الهجرة والاتصال بشأن الهجرة"[97]. وفيما يتعلق بالاتصال بشأن الهجرة، رصد المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة "جائزة الاعلام حول الهجرة" بالاشتراك مع "Open Media Hub" وبالتعاون مع المكتب الأوروبي لدعم اللجوء بين سنتي 2017 و 2019[98] وتم تنظيم حفل توزيع الجوائز لسنة 2018 في تونس. هذا وقد تم تمويل ورشة عمل ودورة تكوين صحفي في تونس في إطار المرحلة الرابعة من مشروع الهجرة الاورومتوسطية وكان من المقرر تنظيم الدورة الرابعة والأخيرة من حفلات تقديم "جائزة الاعلام حول الهجرة" في سنة 2020، ولكن تم إلغاؤها بسبب أزمة كوفيد 19.

[96] الاتحاد الاوروبي (2016) "المرحلة الخامسة من مشروع الهجرة الاورومتوسطية" تمت زيارة الموقع في 5 جانفي 2021، https://www.euneighbours.eu/en/south/stay-informed/projects/euromed-migration-iv

[97] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2020) "المرحلة الخامسة من مشروع الهجرة الاورومتوسطية" تمت زيارة الموقع في 30 ديسمبر 2020، https://www.icmpd.org/our-work/migration-dialogues/euromed-migration-v/

[98] Open Media Hub (2019) "جائزة الاعلام حول الهجرة" تمت زيارة الموقع في 30 ديسمبر 2020، https://www.migration-media-award.eu/index.php/en/

5 الحوصلة والآفاق

"جميع المعدات التي يسلمها الاتحاد الأوروبي حاليا إلى المملكة المغربية عن طريق المجمعين الفكريين: المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة والمؤسسة الدولية والإيبيرية - الأمريكية للسياسة العامة والإدارة (FIIAPP) هي معدات ذات استخدام مزدوج حيث يمكن استخدامها كذلك لمكافحة التمرد."

رابطة البحوث حول الطيران والهجرة (Forschungsgesellschaft Flucht und Migration)[99]

تطوير قدرات السلطات التونسية على ضبط ومراقبة الحدود البحرية والبرية من خلال توفير المعدات والتكوين، إنشاء "إدارة منهجية لبيانات الدخول والخروج" من خلال دعم قدرات وكالات الحدود في جمع البيانات ووضع إجراءات الإحصاء، بناء القدرات، جمع البيانات، تشجيع هجرة العمالة ذات الكفاءة العالية ومشاريع "حوكمة الهجرة" التي تتضمن حوارات غير رسمية بين مسؤولي الدولة والمجتمع المدني: تتماشى عمليات المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في تونس بشكل واضح مع أجندته الشاملة وتعكس الممارسات وخطط التعاون التي تم اختبارها في عدد لا يحصى من البلدان في جميع انحاء أوروبا وآسيا وأفريقيا. وعلى الرغم من أن بعض المشاريع التي ينفذها المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في تونس محدودة النطاق، إلا أن المركز على تواصل مع عدد كبير من الجهات الفاعلة التونسية على المستوى المحلي والجهوي والوطني لتعزيز تبني

[99] رابطة البحوث حول الطيران والهجرة (Forschungsgesellschaft Flucht und Migration) (2019) "مجامع فكرية تزود المغرب بمعدات التسلح الحدودية الأوروبية"، 23 ديسمبر 2019، تمت زيارة الموقع في 24 ديسمبر 2020، https://ffm-online.org/think-tanks-liefern-eu-grenzaufruestungsmaterial-an-marokko/

المصطلحات والممارسات تدريجيا بما يتماشى مع مقاربة الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة ومراقبة الحدود. بالتالي، يعمل المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة على تحفيز السلطات التونسية والمجتمع المدني للالتزام والمواءمة بين الممارسات ذات الصلة بما يتماشى مع المعايير الأوروبية، وتجاوز الرقابة البرلمانية والعامة وتقويض سيادة تونس على المسائل المتعلقة بالأمن والهجرة.

وفي نفس الآن، يشير حجم برامج المشتريات التي ينفذها المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في تونس والمغرب ولبنان وغانا إلى تحوير أنشطة المركز فيما يتعلق بعملياته الميدانية في الدول غير الأوروبية، ولا سيما في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

إن تحويل مرفقي التدريب، اللذين سيتم إنشاؤهما في نفطة ووادي الزرقة في تونس، إلى مراكز تدريب إقليمية مصممة لخلق تأثيرات مضاعفة من خلال توفير التدريب للأجهزة الأمنية في البلدان المجاورة، يمكن أن يكون بمثابة مشروع مخطط آخر للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، وفي حالة نجاح التنفيذ سيرتفع تمويل المركز وبالتالي سيتوسع تأثيره الميداني في كامل انحاء المنطقة.

يشير انضمام ألمانيا إلى المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ومشاركتها في مشروع الادارة المتكاملة للحدودIII إلى تعديل محتمل لمقاربتها الميدانية، استنادا لتاريخ وحجم مشاركة ألمانيا في تكوين اعوان الشرطة ومشاريع الشراء في المنطقة. وفي حال نجاح مشروع الادارة المتكاملة للحدود III، ستتشجع ألمانيا على مزيد إسناد المشاريع ذات الصلة والاستعانة

بموفري الخدمات الخارجيين وتكليف المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة وغيره من المراكز بتنفيذها.

منذ سنة 2011، وسعت ألمانيا بشكل كبير ومنهجي تعاونها الأمني مع تونس وهي تقدم منذ ذلك الحين دعما مكثفا لأجهزة مراقبة الحدود التونسية. شاركت الحكومة الألمانية في إعادة تجهيز المراكز الحدودية على الحدود الجزائرية التونسية، وتزويدها بكاميرات وأجهزة رادار لتطوير نظام مراقبة إلكتروني على الحدود الليبية التونسية[100]، كما وقعت اتفاقية أمنية ثنائية مع تونس سنة 2017، لتسهيل تنظيم البرامج التدريبية للشرطة التونسية، ومسؤولي الديوانة[101]. هذا وقد قامت مؤخرا بتسليم معدات لورشة سفن في صفاقس لصالح الحرس الوطني البحري التونسي[102].

على ضوء ذلك، يبدو أن السلطات التونسية حريصة على تعزيز تعاونها مع المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة. ولكن على الرغم من إعلان المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة صراحة - في تونس وأماكن أخرى - عن تكثيف فرص الهجرة القانونية وهجرة العمالة إلى أوروبا، فإن

---

[100] البرلمان الالماني (2018)، مطبوعات البرلمان '19/6338، 7 ديسمبر 2018، برلين، تساؤلات/اجابات برلمانية – تمت زيارة الموقع في 30 ديسمبر 2020، https://dip21.bundestag.de/dip21/btd/19/063/1906338.pdf

[101] البرلمان الالماني (2017)، مطبوعات البرلمان '18/11509، 13 مارس 2017، برلين،اتفاقية القانون الأمني المشترك بين تونس والمانيا – تمت زيارة الموقع في 30 ديسمبر 2020، https://dip21.bundestag.de/dip21/btd/18/115/1811509.pdf

[102] البرلمان الالماني (2020)، مطبوعات البرلمان '19/19467، 3 أفريل 2020، برلين، تساؤلات/اجابات برلمانية – تمت زيارة الموقع في 30 ديسمبر 2020، http://dipbt.bundestag.de/doc/btd/19/194/1919467.pdf, pp 45

المشاريع ذات الصلة تعاني من الركود كما أن برامج توظيف العمالة المختصة تقتصر على الأشخاص ذوي الكفاءة المرتفعة حتى الآن. تسند الأولوية باستمرار لمشاريع التدريب والمشتريات لصالح وكالات تطبيق القانون التونسية وهو ما يغذي الاتساق الشامل للممارسات والسياسات في تونس بما يتماشى مع مخططات تصدير الحدود الأوروبية. في الوقت نفسه، يتم توظيف تقلب الوضع الأمني على الحدود التونسية الليبية كذريعة لمزيد تقييد النظام الحدودي متعدد الأطراف في تونس وهو ما يهدف إلى مزيد السيطرة على حركة الأشخاص والبضائع ومنعها. هذه السياسة تؤثر بشكل كبير على التكامل الاقتصادي للمنطقة بأكملها وتحرم شرائح كبيرة من السكان في المناطق الحدودية التونسية من دخلهم المعتمد على التجارة غير المنظمة، مشوهة مصدر قوتهم بشكل منهجي.

حقق المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة توسعا تدريجيا بين أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وسنة 2015، ولكنه وقد تسارع نسق التوسع بشكل كبير منذ أن تولى مدير المركز الحالي سبيندليغر منصبه في سنة 2016. تحت ادارة سبيندليغر، تضاعف عدد موظفي المركز تقريبا حيث ارتفع عددهم من أقل من 200 إلى ما يقارب 400 موظف، كما ارتفعت ميزانية المركز السنوية من 20 مليون أورو إلى ما يقارب 60 مليون أورو في سنة 2020 بالإضافة الى ازدياد عدد مراكز العمل من 19 إلى 30[103]. ونظرًا لإعادة تعيين الديبلوماسي النمساوي لفترة ادارة ثانية انطلاقا من جانفي 2021، يمكن توقع ارتفاع تأثير المركز بشكل أكبر في السنوات

[103] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (2020)، "المدير العام مايكل سبيندليغر يبدأ فترة ادارته الثانية"

القادمة. يعد المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة مقدما رئيسيا للخدمات المتعلقة بسياسات تصدير الحدود الخارجية التي تتبعها الدول الأوروبية منذ سنوات. وبعد توسعه الكبير في الفترة الماضية، بات المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة طرفا أساسيا وحيويا في صناعة "إدارة الهجرة" الأوروبية والعالمية وسيرتفع على الأرجح تأثيره السياسي بشكل كبير - في تونس كما في شمال إفريقيا وخارجها.

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا)
الطابق الثاني شقة 325 تونس باب بحر 1000
الهاتف: 129 325 71(216+) الفاكس: 128 325 71(216+)
contact@ftdes.net ftdes.net